

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة



الجلسة العامة ٩

الخميس، ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل (ماليزيا)

والاستفادة الرشيد من النباتات والحيوانات. ومنذ
بدأت مبادئ الوقاية والكفاءة وتحقيق الإنصاف بين
الأجيال تترك أثرها على السياسات والبرامج في
قطاعات الموارد الطبيعية والقطاعات البيئية.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مور
(جزر البهاما).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

لذلك ليس من الغريب أننا ذهبنا إلى ريو بخطة
عمل بيئية وطنية متطورة. وهذا وفر إطار عمل لتأصيل
جدول أعمال القرن ٢١ والاتفاقات الدولية بشأن تغير
المناخ وحفظ التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر
والجفاف.

الاستعراض والتقييم الشاملان لتنفيذ جدول أعمال
القرن ٢١.

إن الخطة البيئية الوطنية صيغت ضمن برنامج
التنمية المستدامة. فهي تأخذ بعين الاعتبار الصورة
الديمقراطية للبلد ودمج المرأة في صلب حياة المجتمع
والقطاعات الاجتماعية للصحة والتعليم نظرا لتأثيرها
على البيئة. ووثيقة الرؤية الوطنية ٢٠٢٠ تنظر نظرة
طويلة الأجل للاهتمامات البيئية. والترتيبات
المؤسسية لتنفيذ وتطبيق أحكام صكوك ريو تشمل، على
سبيل المثال، مجلسا تنفيذيا ووكالة وشبكات فنية
وأفرقة عمل مفيضة عمليا، تقوم على أساس برامج
التنفيذ. وعملية التنفيذ أنشأت حتى الآن إطار عمل فعالا

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تستمع
الجمعية العامة أولا إلى بيان تدلي به فخامة السيدة إيساتو
نييجي - سايدي، نائبة رئيس جمهورية غامبيا.

اصطحبت السيدة إيساتو نييجي - سايدي، نائبة
رئيس جمهورية غامبيا، إلى المنصة.

السيدة نييجي - سايدي (غامبيا) (ترجمة شفوية عن
الإنكليزية): إن التزام غامبيا بالإدارة البيئية المستدامة
أعطى شكلا رسميا في وقت مبكر يعود إلى عام
١٩٧٧، لدى صياغة واعتماد الإعلان المعروف بإعلان
بانجول. وفي تلك الوثيقة قمنا بإقرار الاستغلال

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التوصيات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التوصيات بعد
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وفحوى تنفيذ غامبيا لاتفاقية التنوع البيولوجي تكمن في خلق نظام للبيئة المحمية. وحتى اليوم تم تحديد أربع مناطق محمية وموقعين للأراضي الرطبة وتم الإعلان عنها في الجرائد الرسمية. ويجري إعداد خطط لتحديد وحماية مواقع أخرى حساسة ونموذجية بيئياً. لذلك فإن هدفنا النهائي في غامبيا هو جعل زهاء خمسة في المائة من إجمالي مساحة أراضي البلد مناطق محمية. ومما يسهل من تحقيق هدفها النهائي إجراء دراسة قطرية لوضع خطة مفصلة عما حبتنا به الطبيعة من تنوع بيولوجي عموماً. وفي تموز/يوليه ١٩٩٦ قدم مرفق البيئة العالمية أموالاً لهذا الغرض، وبدأ العمل بشكل جدي في كانون الأول/ديسمبر.

إن تنفيذ أحكام اتفاقية مكافحة التصحر استتبع جملة أمور منها إجراء استعراض لسياسة الغابات وتنقيحها لتكفل مشاركة القطاعين العام والخاص مشاركة واسعة في البرامج. وبات من الممكن للمجتمعات المحلية الآن أن تمتلك وتدير غاباتها الطبيعية. وبغرض الاتساق، أجرينا دراسة لقائسون الغابات وأنظمتها في إطار عملية تشاركية. وبدأت عملية تشاور وطنية مماثلة بغية صياغة خطة عمل وطنية للحد من التصحر، سيتم تنسيقها مع مبادرات لتنفيذ اتفاقيتي حفظ التنوع البيولوجي وتغير المناخ. وريثما يتم ذلك سيجري على طريق التحريج المجتمعي إدارة أكثر من ١٠ ٠٠٠ هكتار من الأراضي، وخاصة أراضي الغابات، عن طريق المجتمعات المحلية في غامبيا. وهدفنا هو وضع ٥٠ في المائة على الأقل من جميع أراضي الغابات الوطنية تحت ملكية وإدارة الجماعات المحلية.

لعل مسألة الفقر هي من أهم اهتمامات جدول أعمال القرن ٢١. وفي هذا الصدد تنفذ غامبيا حالياً استراتيجية لتخفيف حدة الفقر، بغية تحسين حياة الفئات المستضعفة بصفة خاصة، والأفراد العاديين في غامبيا بصفة عامة. وقد تم إعداد برنامج وطني مقابل للتخفيف من حدة الفقر لتطبيقه في الحلقة الأولى من الاستراتيجية في الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٩. ومن بين العناصر الهامة في هذه الاستراتيجية تطوير سياسات تأخذ بعين الاعتبار مراعاة الجنسين وتحقيق الأمن الغذائي، وإجراء تحسينات في القطاع الزراعي لتعزيز زيادة الدخل. وهذا يستهدف توليد طلب متزايد على المنتجات والخدمات غير الزراعية، وفي النهاية بالطبع، تشجيع نمو الاقتصاد الريفي في غامبيا. ويدخل في البرنامج عنصر الائتمانات الريفية والائتمانات

لأغراض التنظيم والسياسة والتنسيق وقاعدة ملتزمة يتزايد وعيها.

غير أن الضعف المؤسسي يحد من مقدرتنا. وأوجه الضعف هذه تتفاوت بين الافتقار إلى المهارات في تخطيط المشاريع وتنفيذها ورصدها إلى تحليل السياسة البيئية وتحليل أثرها والتشريعات البيئية ضمن مجالات أخرى.

ومن المشاكل التي تقابلنا أيضاً نظم الدعم غير الوافية بالغرض في صورة عدم مرونة المانحين، والقدرة المحدودة على إدارة الأمور بصورة لا مركزية. غير أننا تعلمنا دروساً قيمة في مساعيها لتحويل هذه القيود إلى فرص من أجل التحسين. وأن النهج الذي يبدأ من القاعدة إلى القمة يعزز الاستدامة في مجال الإدارة البيئية، كما أن العمل المشترك من خلال الاستعراضات الدورية المشتركة على سبيل المثال يمثل أداة فعالة للحصول على المعلومات ودمجها في السياسة وتخطيط البرامج والتنفيذ.

وقد صادقت غامبيا على الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والاتفاقية الدولية لحفظ التنوع البيولوجي في حزيران/يونيه ١٩٩٤، وعلى اتفاقية مكافحة التصحر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية تغير المناخ، قمنا بإعداد قائمة وطنية لمصادر ومصارف انبعاثات غازات الدفيئة في غامبيا. ويبين التقرير أن التغير في استخدام الأراضي وقطاع الأحراج يمثلان حالياً أكبر مصدرين لانبعاثات الغازات النزرة في غامبيا، حيث يبلغ الحجم الصافي للانبعاثات ١,٦ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون. وتبين النتائج العامة أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون تزيد على انبعاثات الغازات الأخرى حيث تبلغ أكثر من ١,٨ مليون طن.

وثمة دراسة حول أوجه ضعف غامبيا من حيث تغير المناخ أثبتت أن القطاعات الاقتصادية مثل إنتاج المحاصيل الزراعية والمراعي والمواشي وموارد المياه والغابات والنظم الإيكولوجية الأرضية الطبيعية ومصايد الأسماك والمواد الساحلية - مع تأثير مستوى سطح البحار - تشكل أيضاً ضحايا محتملة. كما تجري دراسة تدابير إدارية وسياسات بديلة للتخفيف من الآثار المتوقعة لانبعاثات غازات الدفيئة. وهذه ستترجم إلى أهداف وبرامج من أجل إدارة نظام مناخنا في غامبيا والانتفاع به على نحو مستدام.

مؤسساتنا. ولئن كنا ندعو إلى إعادة التفاوض بشأن هذه المسائل، فمن الواجب أن نعيد إذكاء روح ريو وأن نستجمع الإرادة والشجاعة على العمل - كشركاء حقيقيين وملتزمين بتحقيق أهداف ريو السامية، من أجل مصلحة الجيل الحالي وأطفالنا وأحفادنا والأجيال المقبلة.

فلنتذكر أن الأرض هذه أمانة في عنقنا من أجلهم، ويجب أن نكون مسؤولين أمامهم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر نائبة رئيس جمهورية غامبيا على بياضها.

اصطحبت السيدة إيساتو نيجي - سايدي، نائبة رئيس جمهورية غامبيا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل ويليام هارينغتون، عضو البرلمان ووزير البيئة والموارد الطبيعية في زامبيا.

اصطحب الأونرابل ويليام هارينغتون، عضو البرلمان ووزير البيئة والموارد الطبيعية في زامبيا، إلى المنصة.

السيد هارينغتون (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية، بالنيابة عن وفد زامبيا وباسمي أن أنضم إلى بقية البلدان في تهنئة الرئيس على انتخابه لرئاسة الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة المعنية باستعراض وتقييم جدول أعمال القرن ٢١. ونقدم بالشكر وعميق التقدير أيضا للأمين العام على إدارته الناجعة للأعمال التحضيرية لهذه الدورة.

في طريقنا إلى ريو، قامت زامبيا بإجراء تقييم لتوقعاتها بشأن تكامل البيئة والتنمية. وقد أوضح تقريرنا لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية حقيقة مفادها أن الكثير من المشكلات البيئية في زامبيا نشأت كعوامل خارجية لعملية التنمية، وأن هذه المشكلات البيئية لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال عملية التنمية نفسها. وإن ذلك التقييم هو الذي حملنا على الاقتناع القوي بالمبادئ والأهداف التي تمخض عنها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ولا سيما جدول أعمال القرن ٢١.

الصغيرة للمشاريع التجارية الصغيرة. كما أنه يستهدف تطوير الموارد البشرية، من خلال التعليم والتدريب وتقديم الدعم لخدمات الرعاية الصحية الأساسية.

عندما دخلنا في هذه العقود في ريو، بإرادتنا الحرة، كنا جميعا نعي تماما إننا لا نتحكم في جميع العوامل المتغيرة ذات الصلة، لكي ننسج معا سياساتنا وبرامجنا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لضمان استدامة التنمية. وهذا اليقين نادر حقا على مستوى الحكومات فرادي، ناهيك عن حالة الشراكة بين حكومات البلدان المتقدمة النمو والنامية. غير أن عدم اليقين هذا هو الذي وفر الأساس المنطقي لعقد هذه الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة لكي نتحقق بشكل حاسم من أوجه التقدم التي حققناها والعقبات التي سيتعين علينا التغلب عليها.

ومع ذلك تعهدنا جميعا بإرادتنا الجماعية وتصميمنا المشترك على تنفيذ أحكام العقود التي دخلنا فيها بحرية في ريو. وإن المفاوضات الصعبة المطولة والجهود المتنورة الخبيرة والحكيمة التي جعلت هذه الاتفاقات ممكنة عبرت عن حسن نية وإخلاص جميع الحكومات المعنية. وإن التصديق على هذه الصكوك وتنفيذها تنفيذا فعالا يعتبران تنويجا لتلك الاتفاقات التاريخية.

غير أن القيود التي أشير إليها كعقبات تقف في طريق التنفيذ خلال هذه الدورة الاستعراضية تميل إلى تبيان استمرار وجود قضايا مثيرة للجدل ومتشابكة مثل الموارد المالية الإضافية ونقل التكنولوجيا وتقاسم المعلومات والتدريب وبناء القدرات المؤسسية وعدم الوفاء بمسؤولياتنا المتباعدة بمقتضى هذه الأحكام.

وفي هذا الصدد تؤيد غامبيا تماما موقف منظمة الوحدة الأفريقية ومجموعة ال ٧٧ والصين بشأن مجموعات المسائل هذه، كما أعرب عن ذلك فخامة رئيس زيمبابوي، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، وفخامة رئيس تنزانيا، الرئيس الحالي لمجموعة ال ٧٧ والصين في بيانيهما. وعلى وجه التحديد ندعو إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وإلى توفير آليات مالية أكثر شفافية وديمقراطية، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا وفق شروط ميسرة، وإعادة توجيه التعاون الفني لتلبية احتياجات قوى الطلب في البلدان النامية بطريقة تتيح استخدام وبناء الخبرات المحلية؛ وتنمية الموارد البشرية وتحسين الأنظمة الإدارية والعمليات التي تتحكم في إدارة

والعام. ويتوقع لهذه الإصلاحات أن تؤدي إلى نمو اقتصادي في المستقبل. إلا أن الآثار السلبية المرافقة لهذه الإصلاحات جعلت من الصعب على الحكومة أن تزيد من إنفاقها على الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والمياه، مما أثر تأثيراً سلبياً على الفقراء، وهم أضعف شرائح المجتمع. وهذه الشريحة، في طلبها للعيش، تلجأ إلى الاستغلال غير المستدام للموارد الطبيعية، وتسبب بالتالي في المزيد من التدهور البيئي الذي يسهم بدوره في زيادة فقرها.

والمسألة الأخرى الهامة المتعلقة بالفقر هي المديونية الخارجية. فعلى زامبيا الآن مديونية خارجية لا تقدر عليها تربو على ٦ ملايين دولار أمريكي. وهذا يعادل ٢٠٤ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وعلى الرغم من أن عدداً من البلدان الدائنة ساعدت على المستوى الثنائي في التخفيف من عبء الدين، لا تزال هناك حاجة كبيرة وملحة إلى حل دائم لمشكلة المديونية، بما في ذلك المديونية المتعددة الأطراف.

إن المشكلة المتمثلة في تناقص المساعدة الإنمائية الرسمية والانعدام شبه التام لنقل التكنولوجيا المناسبة، لها آثار سلبية على الإدارة البيئية وخفض الفقر. ولم يتم الوفاء إلى حد كبير بالوعد بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وهو وعد قطع في ريو، بالرغم من وضع التدابير اللازمة لتهيئة بيئة تيسر الاستثمار، ومن بين تلك التدابير سن قانون للاستثمار وإنشاء مركز للاستثمار يوفر للمستثمرين مرفقاً للخدمات يضم كل متطلباتهم.

وتلاحظ زامبيا مع مزيد من الغبطة إعلانات التبرعات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية، وخاصة البلدان الأفريقية. ويأمل وفدي أن يتم الوفاء بهذه الالتزامات.

لقد أسهبت في الحديث عما تفرضه العوامل الاجتماعية الاقتصادية من تحديات على جهودنا لتحقيق التنمية المستدامة حتى أشدد على أن السنوات الخمس الماضية ربما لم تكن كافية لعكس الاتجاهات التي تشكلت عبر عقود طويلة. ونأمل أن تخلف السنوات الخمس القادمة أثراً إيجابياً حقيقياً على الجهود الوطنية والدولية لتحقيق التنمية المستدامة.

ورغم استعدادنا للمضي قدماً في جهودنا من أجل التنمية المستدامة، نتوقع أن نواجه عدداً من العقبات التي

وخلال السنوات الخمس التي أعقبت ريو، كانت هناك أوجه نجاح وفشل على الصعيدين الوطني والدولي في تنفيذ مفهوم التنمية المستدامة. وقد اتخذنا في زامبيا خطوات ملموسة لتنفيذ ما تم بشأنه توافق في الرأي في ريو. وصدقت زامبيا حتى الآن على جميع الاتفاقيات التي تم التفاوض بشأنها في ريو والاتفاقيات التي استجدت منذ ذلك الحين.

وعلى صعيد السياسة العامة، واصلنا البناء على خطتنا الوطنية للعمل البيئي، والتي وضعناها في عام ١٩٩٤، وقمنا بتوسيعها حتى تشمل كل النواحي الواردة في جدول أعمال القرن ٢١. بيد أن زامبيا ما زالت تأمل في وضع جدول أعمال وطني متميز للقرن ٢١ للتصدي لمسائل التنمية المستدامة على نحو أكثر تنسيقاً. وقد حددت خطتنا للعمل البيئي ستة مجالات أساسية للعمل، وهي إزالة الغابات، وتدهور التربة، وتلوث المياه، وعدم كفاية مرافق الإصحاح، وتلوث الهواء، واستنزاف موارد الحياة البرية.

وما زالت إزالة الغابات تمثل مشكلة رئيسية، خاصة حول محيط المناطق الحضرية، نظراً لاستغلال الغابات واستخدام حطبها للوقود. ولا تزال بعض مناطق الغابات الحساسة يتهددها الخطر. والجهود المبذولة لزيادة الانتاج يعوقها تدهور التربة، وهي المورد الأساسي الذي يعتمد عليه إنتاج المحاصيل والمواشي. كذلك فإن الجفاف الذي ساد في التسعينات أسهم في المزيد من تدهور البيئة.

والفقر في زامبيا، كما هو الحال في معظم البلدان النامية، أهم العوامل التي تقوض التنمية المستدامة وتضر بآفاق النمو الاقتصادي في المستقبل. والأبعاد الاجتماعية - الاقتصادية للتنمية هي السبب الأساسي وراء تدهور الموارد الطبيعية. وقد وضع في زامبيا عدد من الاستراتيجيات لخفض مستوى الفقر قبل ريو وبعدها. وبالرغم من هذه الجهود المتضافرة، لا يزال ملايين الزامبيين يعيشون في فقر. وفي رأينا أنه لا يمكن تناول هذه المسألة كمسألة محلية منعزلة. فهي تتطلب حلولاً محلية ودولية، نظراً لطبيعة عولمة الاقتصادات العالمية.

وفيما عدا عامين، لم تتمكن زامبيا منذ انعقاد ريو، من تسجيل معدل نمو إيجابي في ناتجها القومي الإجمالي، على الرغم من الجهود المصممة لحكومتها لوضع تدابير إصلاحية شاملة في القطاعين الخاص

والرفاهية للجميع. ولهذا السبب يرحب وفدي ترحيبا عظيما بانعقاد هذه الدورة، التي ستؤدي توصياتها إلى إثراء وتوطيد دعائم تقدم المجتمع الدولي في جهوده لبلوغ التنمية المستدامة.

وفي إطار السياسة الإنمائية للقطاع الريفي بأكمله، بذلت غينيا جهودا كبيرة في مجال التخطيط عن طريق سلسلة من الخطط القطاعية، بما فيها الخطط المتعلقة بالصحة، والسكان، والإسكان، والاتصال، والثقافة. وفي هذا السياق يمثل النشاط البيئي أولوية وتهدف السياسة البيئية إلى تحسين النظام الاقتصادي والاجتماعي بأكمله إلى الحد الأقصى على جبهتين عريضتين هما إدارة الموارد الطبيعية المتجددة وتحسين مستويات المعيشة عن طريق الحد من الفقر وإزالة حالات عدم المساواة.

ومن الناحية العملية، تمثل سياسة غينيا لحماية البيئة إطارا مرجعيا مستكملا لجميع القطاعات التي تسعى إلى تحقيق الأهداف المرجوة. وعقب قمة ريو، بذلت الحكومة جهودا كبيرة للتصدي للتحديات التي أنشأها المؤتمر، رغم أن قيود الميزانية حددت هذه الجهود. واستجابة لكل هذه الشواغل، أنشأت حكومتي وزارة البيئة ثم وضعت خطة عمل وطنية من أجل البيئة تمثل جدول أعمالنا الوطني للقرن ٢١. إن خطة العمل الوطنية هذه، التي وضعت بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، تأخذ بعين الاعتبار المبادئ التي أرساها إعلان ريو وحققنا الوطنية على حد سواء. وعلاوة على ذلك، فهي تنص على تحقيق تعاون دولي ودون إقليمي يقوم على التضامن فيما بين الشعوب.

إن جهود غينيا في مختلف مجالات التنمية الاجتماعية الاقتصادية ترد مفصلة في تقرير بشأن هذا الموضوع عنوانه "السياسة القطاعية من أجل البيئة". إضافة إلى ذلك، صيغت بالفعل ورقة سياسات بشأن السكان، تركز على ستة أهداف رئيسية هي: ضبط النمو الديمغرافي؛ وتحسين مركز المرأة بتمكينها من الإسهام بنشاط أكبر في التنمية الاجتماعية الاقتصادية؛ وتعزيز المعلومات والتعليم والاتصالات بشأن القضايا السكانية؛ وتحسين ظروف معيشة الطبقات الضعيفة في المجتمع؛ وحماية البيئة والمحافظة عليها بغية ضمان مستقبل كريم للأجيال المقبلة؛ وتحسين القدرات المؤسسية والتقنية للخدمات المسؤولة عن جمع البيانات الديمغرافية وتحليلها.

ينبغي تخطيطها. وينبغي أن نعيد النظر في بعض قضايا التنفيذ، لا سيما المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا، والتجارة والبيئة، وتمويل التنمية المستدامة. وعندما تعالج هذه القضايا سيتسنى لنا الانتقال إلى المرحلة التالية ونحن واثقون من أن التنمية المستدامة ممكنة التحقيق بالفعل.

وأخيرا، أود أنؤكد مجددا التزام زامبيا بروح ريو. والحاجة كبيرة الآن إلى تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ مثلما كانت عليه عام ١٩٩٢. فلنمض قدما بمزيد من التصميم. وإن الإرادة السياسية لحكومتي لا يرقى إليها الشك وستقوم زامبيا بدورها في التنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير البيئة والموارد الطبيعية في زامبيا.

اصطحاب الأونرابل ويليام هارينغتون، عضو البرلمان، ووزير البيئة والموارد الطبيعية في زامبيا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود مناشدة باقي المتكلمين أن يراعوا مدة السبع دقائق المحددة للإدلاء ببياناتهم.

أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد ألفا ابراهيم ديالو، وزير الاتصال والثقافة في غينيا.

اصطحاب السيد ألفا ابراهيم ديالو، وزير الاتصال والثقافة في غينيا، إلى المنصة.

السيد ديالو (غينيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني سرورا عظيما أن أضم صوتي إلى من تكلموا قبلي ورحبوا بانعقاد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالبيئة والتنمية. ويعتقد وفدي أن هذه الدورة تمثل مرحلة هامة في نظرنا الجماعي في مواطن القوة والضعف في عملنا المشترك لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في ضوء الالتزامات التي تعهدنا بها.

وفي هذا الصدد، لا بد لنا من أن نلاحظ أنه، رغم الجهود التي قطعت، عجزت الإنجازات عن بلوغ مستوى التطلعات. وأصبح ذلك مصدر قلق حقيقي لنا اليوم حول ما إذا كانت البلدان الصناعية تتمتع بالإرادة لإظهار روح التضامن فتشارك المجتمع الدولي في نضاله من أجل البيئة والتنمية المستدامة التي تشكل معينا لا ينضب من التقدم

فمن أجل حماية البيئة بطريقة مسؤولة جعلت اللجنة الأولمبية الدولية الشواغل البيئية عنصراً من العناصر الأساسية للحركة الأولمبية. إذ يتعين الآن على منظمي الألعاب الأولمبية ليس فقط أن يأخذوا هذه الشواغل في الحسبان، بل إن سجل المدينة بشأن الحماية البيئية والتدابير الملموسة المتخذة لتحقيق ذلك الهدف ستعتبر معياراً أساسياً في اختيار تلك المدينة لاستضافة الألعاب الأولمبية. وهذا يوضح التعاون المثمر بين اللجنة الأولمبية الدولية وجميع المنظمات الدولية والسلطات السياسية والخاصة ذات الصلة في مجال البيئة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر وزير الاتصال والثقافة في غينيا.

اصطحب السيد ألفا إبراهيم ديالو، وزير الاتصال والثقافة في غينيا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لسمو الأمير تركي بن محمد الكبير، المدير العام لإدارة المنظمات الدولية، في وزارة الشؤون الخارجية السعودية.

اصطحب سمو الأمير تركي بن محمد الكبير، المدير العام لإدارة المنظمات الدولية، في وزارة الشؤون الخارجية السعودية، إلى المنصة.

الأمير تركي بن محمد الكبير (المملكة العربية السعودية): يسرني في هذه المناسبة أن أهنئ الرئيس غزالي اسماعيل، على انتخابه رئيساً لهذه الدورة الخاصة متمنياً له دوام التوفيق والسداد.

تنطلق المملكة العربية السعودية في مشاركتها في هذا الاجتماع من مرتكزات راسخة ومتينة تعكس ثوابت سياستها كأحد أعضاء المجتمع الدولي، وتسعى لتنمية اقتصادها وحماية بنيتها وتنويع مصادر دخولها، وتشاطر بقية الدول النامية طموحاتها ومعاييرها في المسيرة التنموية. وفي هذا الصدد، أود التنويه بأن سياسة المملكة العربية السعودية ومنهجها في المجال البيئي والتنموي ينطلق من تعاليم الدين الإسلامي ومبادئ شريعته السمحاء التي جعلت من عمارة الأرض الوظيفة الرئيسية للإنسان الذي كرمه الله باستخلافه فيها ومن ثم كان التأكيد على الاستفادة من الموارد الطبيعية والبيئية للمملكة واستخدامها بغرض تحقيق احتياجاتها الحالية دون التأثير

وفي إطار تنفيذ اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي، ترد، ضمن أولويات أخرى، حماية الموارد الطبيعية والمحافظة على التنوع البيولوجي فسي صميم خطة عمل غينيا من أجل البيئة، وبالتالي فإن غينيا، انطلاقاً من المنظور المزدوج لتنفيذ خطة العمل البيئية هذه والتزاماتها الدولية، شرعت في إعداد دراسة وطنية عن التنوع البيولوجي.

وبدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتمويل من مرفق البيئة العالمية، سعت غينيا إلى سد هذه الفجوة عن طريق صياغة هذا المصنف الوطني المعني بالتنوع البيولوجي على مرحلتين. وتعنى المرحلة الأولى بتجميع وتحليل البراهين الوثائقية عن كل المعلومات المتاحة، بينما ستشمل المرحلة الثانية إعداد قائمة حصر إقليمية وتحديد لاستراتيجيات الحفظ والاستخدامات المستدامة من أجل التنوع البيولوجي لدينا، فضلاً عن وضع خطط للعمل وبرامج للتنفيذ.

وفيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، ننظر في إعداد شبكة اتصالات وطنية ومشروع من أجل تنفيذ الاتفاقية، بدعم تقني ومالي من برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

لقد وقّع بلدي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا وصادق عليها. وثمة لجنة وطنية للعمل المشترك في تنفيذ الاتفاقية، مشكلة من ممثلين عن جميع الوكالات الحكومية والمجتمع المدني ومسؤولة عن صياغة برنامج عمل بدعم من أمانة مؤقتة. وهي تقوم بتنظيم حلقات دراسية لنشر المعلومات عن هذه الاتفاقية وزيادة الوعي بها، وهو ما يظل أحد الإنجازات الهامة لقمة ريو.

هذه هي الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها حكومة غينيا لمتابعة جدول أعمال القرن ٢١ وتنفيذه. وأود أن أكرر دعم حكومتي لجهود المجتمع الدولي الدؤوبة لمتابعة جدول أعمال القرن ٢١ وتنفيذه وأحث البلدان الصناعية على العمل بجد أكبر لمصلحة البيئة والتنمية.

وأود أن أختتم بياني بذكر النموذج الذي تمثله مبادرات اللجنة الأولمبية الدولية ورئيسها السفير خوان أنطونيو سامارانش لإقامة روابط بين أهداف الحركة الأولمبية وأهداف حماية البيئة.

بمكان أن نعمل سوياً على تحقيق الأهداف المشتركة من منطلق يخدم مصالح جميع الأطراف. فهذه السفينة الفضائية: الأرض، كوكب واحد بعد كل شيء ولا يمكن التعامل مع عناصره كل على حدة.

إن موضوع مكافحة التصحر والجفاف يحظى باهتمام بالغ وعناية فائقة من قبل حكومة مولاي خادم الحرمين الشريفين، فقد قدمت المملكة العربية السعودية خلال العقدين الماضيين ١,٦٨٢ بليون دولار مساعدات للدول الأفريقية المتضررة من الجفاف والتصحر، وعليه فإننا نتطلع إلى أن يقوم المجتمع الدولي بالتعامل مع هذا الإشكال البيئي بالقدر الذي يستحقه وتقديم الدعم المالي اللازم لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر مقارنة بما يتم مع الاتفاقيات البيئية الأخرى، حيث يعيش في الجزء المتصحّر من هذا الكون أكثر من بليون نسمة: وهي دول فقيرة لا تملك مقومات البحث العلمي والإمكانات التقنية والمالية اللازمة.

وفي نفس الوقت نرى أن بعض الاتفاقيات، كاتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي تحظى بالدعم المالي. لذا فإننا نتطلع بأن تتحمل الدول الصناعية مسؤوليتها تجاه ذلك وتقوم بتوفير التمويل الكافي لمساعدة الدول النامية التي تكتنفها مشاكل التصحر والجفاف والفقر. علماً بأنه خلال العقدين الماضيين قامت المملكة بتقديم معونات بما يعادل ٥,٥ في المائة من إجمالي متوسط دخلها القومي السنوي أي حوالي ٧٢ بليون دولار وقد استفادت من هذه المساعدات ٧٣ دولة نامية.

ويقابل هذا التحرك البطيء لحل مشاكل التصحر والجفاف والفقر تحرك حثيث لحل الإشكال البيئي الذي قد ينتج عن التغير المناخي، وبدعم واهتمام كبير من قبل الدول الصناعية. ونحن نشترك المجتمع الدولي همومه المناخية ونسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة، وأود في هذا الشأن أن أئوه بالجهود التي قامت بها اللجنة العلمية للإشكالات البيئية حول مؤشرات الاستدامة، وفي نفس الوقت نتطلع إلى تطوير المؤشرات التي تفسر ما هو "خطر" على الإنسان من انبعاثات غازات الانحباس الحراري حسب ما ورد في المادة الأولى من الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي.

واستناداً إلى المبادئ الأساسية التي أدرجتها الاتفاقية في المادة الثالثة منها نرى التقيد ومراعاة التالي:

على قدرات ومقدرات الأجيال القادمة وحقوقها في الاستكفاء باحتياجاتها من هذه الموارد.

إن الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة لحماية البيئة يستحوذ على عناية واهتمام حكومة خادم الحرمين الشريفين في أنشطتها الوطنية والإقليمية والدولية. فقد كفل النظام الأساسي للحكم بأن تعمل الدولة على المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها. وقد قامت المملكة من خلال اللجنة الوزارية للبيئة بتحديد أولويات التنمية المستقبلية على المستوى الوطني في إطار مفاهيم التنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق وضع جدول وطني للقرن الحادي والعشرين ينسجم مع سياسات المملكة الوطنية التنموية. وقد تم إعداد تقرير وطني حول التقدم الذي تحقق في سير تنفيذ هذا الجدول واقتراح التوصيات بشأن تطوير الأداء في المستقبل.

إن الإنجازات التي حققتها المملكة العربية السعودية في تطويرها التنموي خلال الثلاثة عقود الماضية توضح أن جزءاً لا يستهان به من البرامج الواردة في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين مطبق ومدرج في خطتها الحالية للتنمية.

وعلى الصعيد الإقليمي والدولي فإن المملكة العربية السعودية كانت أحد المؤسسين للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية والهيئة الإقليمية للمحافظة على البحر الأحمر وخليج عدن وصادقت على اتفاقية فيينا وبروتوكول مونترال، لحماية طبقة الأوزون وعلى اتفاقية بازل الخاصة بالمواد الخطرة، وانضمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي واتفاقية مكافحة التصحر، وتشارك بشكل فعال في أنشطة اللجنة الدولية الحكومية للتغير المناخي منذ إنشائها من خلال منصب نائب رئيس اللجنة ومشاركة عدد من المؤلفين السياسيين السعوديين في إعداد التقرير الثاني العلمي لهذه اللجنة.

وفي هذا السياق، أود بهذه المناسبة أن أعبر عن اهتمام حكومة بلادي بالكيفية التي يتم التعامل بها في العمل على تنفيذ برنامج القرن الحادي والعشرين، إذ يجري التركيز على قطاعات دون الأخرى. لذا نأمل أن يكون التعامل مع جميع القطاعات بشكل شامل وألا يتم بشكل انتقائي. فالبرنامج يعالج قضايا عديدة تخاطب الأوساط البيئية الثلاثة الماء والهواء واليابسة والأنشطة الإنسانية فيها، وهي أمور ذات علاقة بالنواحي البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لذا فإنه من الأهمية

التناقض الواضح هو انخفاض صادرات الدول النامية من البترول وتضررها وهي التي يعتمد بعضها على هذه الصادرات بنسبة تصل إلى حوالي ٩٠ في المائة من دخلها.

إقرار مبدأ التعويض للدول النامية التي يثبت تضرر اقتصادها من الإجراءات التي تتخذها الدول الصناعية الأطراف في الملحق الأول من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي.

إن مؤتمرنا هذا يشكل فرصة سانحة لنؤكد جميعا التزامنا بالعمل المستمر والجاد للوصول إلى حلول عالمية، وبتوافق الآراء، للمشاكل البيئية المطروحة أمامنا بصورة تجسد إرادتنا السياسية للتصدي لهذه القضايا بفعالية وكفاءة: حلول تأتي في ضوء دراسات متأنية وواعية تعتمد على قدر أكبر من الحقائق العلمية؛ حلول تتوخى العدالة والتوازن وتأخذ في الاعتبار مصلحة الاقتصاد العالمي بشكل عام ومصلحة اقتصاديات الدول النامية بشكل خاص.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر المدير العام لإدارة المنظمات الدولية، بوزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية على بيانه.

اصطحب الأمير تركي بن محمد بن سعود الكبير، المدير العام لإدارة المنظمات الدولية بوزارة الشؤون الخارجية في المملكة العربية السعودية من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل نينو شخوبادزه، وزير البيئة في جورجيا.

اصطحبت السيدة نينو شخوبادزه، وزيرة البيئة في جورجيا، إلى المنصة.

الأونرابل شخوبادزه (جورجيا) (ترجمة شفوية عن الروسية): دلت السنوات الخمس التي انقضت منذ عقد مؤتمر ريو على حكمة من شاركوا في إعداد جدول أعمال القرن ٢١ الذي يرسم استراتيجية شاملة للتنمية المستدامة ويحدد المبادئ الأساسية لحل أهم المشاكل التي يواجهها المجتمع العالمي برمته، وكذلك المناطق والبلدان فرادى. وقد يكون وثيقة من أفضل وثائق الأعوام الأخيرة من الألفية الثانية. ومن الواضح أن هناك اختلافا في مستويات النجاح الذي تحققه البلدان فرادى في حل

أن تقوم الدول الأطراف بالالتزام بنصوص "مقرر برلين" أثناء فترة التفاوض الحالية للتوصل إلى صيغة قانونية لتقوية التزامات الدول الصناعية الأطراف في الملحق الأول من الاتفاقية، الأمر الذي يعني عدم فرض التزامات جديدة على الدول النامية. وعدم طرح أفكار لم ترد في إطار "مقرر برلين" مثل "التطبيق المشترك" أو نظام تبادل الانبعاثات دوليا وغيرها من الأفكار التي تم اقتراحها والتي تؤدي في مجملها إلى إلقاء عبء الالتزامات بتخفيض انبعاثات الغازات على الدول النامية، خاصة وأن معظم دول الملحق الأول من الاتفاقية لم تف بالتزاماتها الحالية سواء بالعودة بمستويات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري فيها إلى مستويات عام ١٩٩٠، بحلول عام ٢٠٠٠، أو لعدم الوفاء بالتزاماتها المالية والتكنولوجية المنصوص عليها في الاتفاقية.

كما يجب على أطراف الاتفاقية أن تأخذ بعين الاعتبار أن دولنا النامية تعتمد بشكل كبير على ما تنتجه وتصدره من الوقود الأحفوري، مما يتطلب معه إدراج ذلك بصورة واضحة في الصيغة القانونية المقترحة من خلال التأكيد على الدول الصناعية الأطراف في الملحق الأول بضرورة التزام الوضوح في مواقفها التي تتبناها لتنفيذ التزاماتها المدرجة في مقرر برلين أو أية أداة قانونية أخرى، وخاصة تلك السياسات والإجراءات المتعلقة بقطاع الطاقة والمتمثلة في التالي.

من الصعب القبول بفرض مزيد من الضرائب على البترول، وهو المثلث حاليا بضرائب مرتفعة جدا مفروضة عليه في الدول الصناعية، في الوقت الذي يتمتع فيه كل من الفحم والطاقة النووية بهامش كبير من الإعانات والحوافز الضريبية، الأمر الذي يتطلب إزالة هذه الإعانات بصورة كاملة، والشروع بفرض ضريبة على هذه المصادر تتناسب مع حجم التلوث الكبير الناجم عنها تبدأ عند مستوى يتساوى مع مستوى الضرائب المفروضة على البترول. وأود بهذه المناسبة القول إن ما هو مزعم فرضه من ضرائب على البترول يقدر بما يعادل خمسة عشر ضعف كل ما تدفعه الدول الصناعية من مساعدات للدول النامية.

ومن الصعوبة بمكان أيضا قبول استمرار الدول الصناعية في زيادة وتشجيع مزيد من إنتاجها من الوقود الأحفوري، وبالذات من البترول، من مختلف المناطق خارج نطاق الدول النامية، في الوقت الذي تتخذ فيه الإجراءات للحد من استهلاكه عالميا، حيث أن المحصلة النهائية لهذا

ولكي تنفذ جورجيا مبادئ التنمية المستدامة فقد أدمجت ضمن تشريعاتها الوطنية القواعد العامة لحماية البيئة والالتزامات الدولية بها. وفضلا عن ذلك، فإن جورجيا، نظرا لوعيتها بالحاجة إلى بذل جهود مشتركة على نطاق واسع، انضمت إلى اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي، واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، والاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، واتفاقيات عديدة أخرى. وقد بدأنا العمل على وضع برامج وطنية في هذه الاتجاهات.

وشاركت جورجيا بنشاط في وضع استراتيجية إقليمية وخطة عمل لحماية البحر الأسود. وتهتم جورجيا اهتماما خاصا بمشكلة التلوث في البحر الأسود. وتضع جورجيا في الوقت الحالي خطة عمل وطنية ونظاما للإدارة الموحدة للمناطق الساحلية. وإتمام هذه البرامج بنجاح يعتمد على حل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلد.

وجورجيا دولة من دول القفقاس. والبيئة الطبيعية في القفقاس، مثلها مثل البيئة في أية منطقة أخرى في العالم، فريدة ولا يمكن استنساخها. وقد لعبت هذه البيئة دورا حاسما في تشكيل التقاليد والسمات الوطنية للشعوب التي تقطن هذا الجزء من العالم. غير أن المنطقة لا تعاني اليوم من هشاشة الاقتصاد فحسب بل أيضا من الصراعات الإثنية والاجتماعية والسياسية. وأحد مبادئ التنمية المستدامة هو منع هذه الصراعات. ومن المؤكد أن الوقت قد حان لكي تناقش مشاكل حماية البيئة ومبادئ التنمية المستدامة على مائدة المفاوضات لأننا كلنا نواجه هذه القضايا. إن الأرض واحدة، ومشاكلنا الاقتصادية متماثلة. وهذا قد يكون الخيط الذي يخرجنا من متاهات الاختلافات الاقتصادية والعرقية والسياسية والاجتماعية المعقدة.

لقد تغلبت بلادي على أزمة سياسية واقتصادية في الماضي القريب. وما زال الكثير من المشاكل بغير حل حتى هذا اليوم. وفي بلد مؤلف من ٥ ملايين نسمة، يوجد ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ ومشرّد داخليا، وتعمل الصناعة بربع طاقتها، والبطالة مرتفعة، ويعيش جزء كبير من السكان دون مستوى الفقر.

مشاكل التنمية المستدامة. وأحد عوامل هذا النجاح هو مستوى التنمية في الدولة، إن لم يكن عاملا حاسما. ويمكن للسياسة الحكومية المستقرة والهادفة والمقتربة بالدمج الدولي أن تعجل من تنمية أي بلد.

ولكن الحالة الواقعية في العالم تجبرنا على التفكير فيما إذا كان بإمكان بني البشر أن ينتقلوا من النقاش إلى العمل.

وتدرك جورجيا تماما أن أية مشكلة عالمية - مثل تغير المناخ في العالم، أو زوال طبقة الأوزون، أو نقص التنوع الإحيائي - لن يمكن حلها إلا إذا وجدت الحلول على المستويات المحلي والوطني والإقليمي.

وتمر جورجيا حاليا بتنمية مستدامة مصطنعة نظرا للأزمة الاقتصادية. ويربط مجتمعنا زيادة استخدام الموارد الطبيعية بالخروج من الأزمة وبتحقيق الرخاء في المستقبل، وبعبارة أخرى، بالتنمية غير المستدامة. وهذه سمة من سمات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولهذا من الجوهري أن نوجد نهجا خاصا بكل بلد لتنفيذ السياسة الاقتصادية لذلك البلد، مع مراعاة ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية.

وجورجيا ليست فريدة فيما يتعلق بمشاكلها الإيكولوجية. فإلى جانب المشاكل العالمية، هناك مشاكل أساسية تحظى بالأولوية في جدول أعمالنا، وهي المحافظة على الأحراج، والمياه الصالحة للشرب، والنفايات السامة الخطرة. ولحل هذه المشاكل تضع برنامج عمل على الصعيد الوطني. وقانون حماية البيئة في جورجيا يقيم نظاما للتخطيط من أجل حماية البيئة. يركز على خطة العمل طويلة الأجل في بلدنا، وهي استراتيجية تحقيق التنمية المستدامة. وستكون هذه الاستراتيجية، بعد موافقة البرلمان عليها، إحدى الوثائق الأساسية التي تقرر مستقبل التنمية في جورجيا.

إن الرئيس إدوارد شفاردنادزي أكد من جديد، في البيان الأخير له، على أولوية تحقيق التنمية في البلد على أساس مبادئ ريو وأيد مبادرة الصندوق العالمي للطبيعة، المعروفة باسم هدية للأرض. وقد أكد ذلك البيان استعداد جورجيا لإخضاع ٢٠ في المائة من أراضيها لفئات متنوعة من الحماية، ولوضع هيكل تشريعي لحماية البيئة والتنمية المستدامة.

ولكن متباينة من أجل تعزيز التعاون الوطني والإقليمي والعالمي للتنمية التي نريدها أن تكون مستدامة.

وتمشيا مع هذا، تعهدت البلدان النامية بأن تفعل كل ما من شأنه المحافظة على البيئة وحمايتها، بينما تقوم البلدان المتقدمة النمو، بالإضافة إلى التزاماتها الأيكولوجية، بتقديم الموارد الجديدة والإضافية من أجل خلق بيئة اقتصادية دولية مساعدة للكفاح ضد الفقر.

كانت هذه هي الأهداف الرئيسية التي وضعناها لأنفسنا في ريو والتي ما زال كل بلد حسب إمكانياته يجهد للسعي وراءها. لذلك، تواصل الكامبيرون من جانبها العمل لتطوير القواعد القانونية الداخلية والهيكل الأساسية المناسبة، بما في ذلك على وجه الخصوص قانون بشأن النظام الحراجي والحيواني؛ وإعطاء الصفة الرسمية للحلقات التعليمية المعنية بمشاكل البيئة وتنظيم تلك الحلقات؛ وتأسيس لجنة استشارية وطنية للبيئة والتنمية المستدامة؛ وتطوير خطة عمل وطنية للإدارة البيئية.

وفيما يتعلق بالخطة الوطنية، لا بد لي أن أؤكد أنها طُورت من خلال نهج تشاركي يشتمل على المانحين الدوليين، والإدارات العامة ومؤسسات البحث الأكاديمية والعلمية، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المهنية.

وأبدت بلدان أفريقية أخرى اهتماما شديدا بجهودنا. وأمکننا معا أن ننظم اجتماعات ونطور مشروعات بشأن النظم الأيكولوجية البحرية والساحلية، وموارد صيد الأسماك، وإدارة تراثنا الحراجي والحيواني، وإدارة المياه ومستجمعات المياه وحماية الأنواع الأحيائية المهاجرة.

وخلال بذل هذا المجهود، استمتعتنا بدعم مالي واسع النطاق من عدد من الهيئات الدولية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بالإضافة إلى بلدان صديقة متعددة. وبالنيابة عن بلدي، أود هنا أن أعرب عن عرفاننا بالجميل لهم.

وقامت الكامبيرون، في إطار تنفيذ التزامات ريو التي تعهدت بها، بجهود لترجمة بنود مختلف الاتفاقيات

وكما يقول المثل الشائع: "يتعلم الحكيم من أخطائه الآخرين، بينما يتعلم الأحمق من أخطائه". لقد آن الأوان لكوكبنا أن يصبح حكيما وللبلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية أن تكف عن تكرار الأخطاء التي اقترفتها بلدان أخرى كثيرة في الماضي. ولكي نفعل هذا، علينا ببساطة أن نتحول من الأقوال إلى الأفعال.

وجورجيا، مثلها مثل الجمهوريات السوفياتية السابقة الأخرى، تمتلك معدات ملتهمة للطاقة ومن طراز عتيق، وهي في حاجة شديدة إلى التكنولوجيات الجديدة والمتطورة لتأمين خروجها من الأزمة الاقتصادية الراهنة. وهذا يتضمن حولا لمشاكلها الاجتماعية واستخداما معقولا لمواردها الطبيعية وفرصة للحفاظ، من أجل كوكبنا، على ما تبقى من تنوع جورجيا البيولوجي. إن في الإمكان عمل هذا ومن المؤكد أن عمله يستحق المحاولة. وبهذه الطريقة دون غيرها يمكن للمشاكل العالمية أن تحل. إن مهمتنا هي حماية البيئة من البشرية وللبيئية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزيرة البيئة في جورجيا على بيانها.

اصطحبت الأونرابل نينو شخوبادزي، وزيرة البيئة في جورجيا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أعطي الكلمة لسعادة السيد لوك أياغ، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الكامبيرون.

اصطحب السيد لوك أياغ، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الكامبيرون إلى المنصة.

السيد أياغ (الكامبيرون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): قبل خمس سنوات في ريو، اعترفنا بأن السلام والتنمية والحماية البيئية عناصر مترابطة لا يمكن فصل أحدها عن العناصر الأخرى. واعترفنا أيضا بأن مشاكل البيئة، مثل الاحترار العالمي، وتدمير النظم الأيكولوجية الساحلية والبحرية، وتدهور الحراج، والتصحر والإفراط في استخدام الموارد البحرية هي شواغل ليست لأمة أو لأية قارة واحدة، بل للمجتمع الدولي بأسره.

وتنبها واقتناعا من جانبنا بأن بقاء البشرية على قيد الحياة هو مسؤولية جماعية، قررنا في ريو أن ننشئ نوعا جديدا من المشاركة المبنية على مسؤولية مشتركة

نحن في حاجة خلال هذه الدورة ليس فقط إلى إعادة تأكيد المثل الأعلى للتضامن الذي يركز عليه جدول أعمال القرن ٢١، بل أيضا وقبل كل شيء إلى ترجمته إلى أعمال محددة، إذ من الواضح تماما أنه ليس بوسع أي بلد أو قارة الهروب من مصير البشرية.

وإن أقل البلدان حظا من حيث الموارد التزمت بالإسهام في المجهود الدولي لتعزيز التنمية المستدامة لكي تترك لأجيال المستقبل عالما أكثر أمنا ووثاما. مع ذلك، يجب ألا ننسى أن بلدان الجنوب ما زالت تواجه تحديات متعددة مثل التلخف الذي يزيده استمرار الأزمات الاقتصادية تفاقمها، فضلا عن عقبات رئيسية أخرى مثل تزايد عبء الديون وبلايا المرض والجوع المستوطنين.

وما من شك في أن تنفيذ التزامات جدول أعمال القرن ٢١ يفترض المزيد من الجهود التكميلية من جانب جميع البلدان، بيد أننا نعتقد بأن هذه الجهود لن تؤدي أكلها إلا إذا كانت جزءا من التضامن العالمي الذي يأخذ في الحسبان واقعنا المحدد والعديد من التحديات الإنمائية التي تواجهها اليوم بلدان الجنوب.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الكامبيرون على بيانه.

اصطحاب السيد لوك أياغ، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الكامبيرون من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد موديبو تراوري، وزير التنمية الريفية والبيئة في مالي.

اصطحاب السيد موديبو تراوري، وزير التنمية والبيئة في مالي، إلى المنصة.

السيد تراوري (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد مرت خمس سنوات بالتحديد منذ قرع المجتمع الدولي ناقوس الخطر في مؤتمر قمة الأرض. وهذه الحالة المقلقة التي تلف بيئة العالم يمكن أن تغرق البشرية بأكملها في حالة لم يسبق لها مثيل من الفقر خلال الألفية المقبلة ما لم تنتقل جميعا من الإغراب عن النوايا الحسنة إلى اتخاذ إجراءات محددة. وترحب حكومة جمهورية مالي

المعتمدة إلى حقائق. وفيما يتعلق باتفاقية حفظ التنوع البيولوجي، شددت الكامبيرون على الحفاظ على الموارد الحراجية والحيوانية وإدارتها عن طريق تأهيل مناطق محمية عديدة وإنشاء محميات جديدة في أرجاء الأرض الوطنية. وهكذا أعلنت نسبة ٣٠ في المائة من أرضنا الوطنية مناطق محمية.

أما بصدد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، فقد اتخذت إجراءات كثيرة، بما فيها دراسة حول مبادرة البحث العالمي بشأن البيئة العالمية لرصد الغطاء الحراجي في جنوبي الكامبيرون وللتنبؤ بالتغيرات التي يحتمل أن تؤثر على المناخ والتنوع البيولوجي؛ ودراسة جدوى مشروعات يمكن أن تسهم في خفض الاحترار الجوي، أجريت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومسح استقصائي لغازات الدفيئة لتحديد كمياتها ولاتخاذ الخطوات لتخفيضها في النهاية.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد أو التصحر، وخاصة في أفريقيا، تقوي الجهود المتواصلة لحكومة الكامبيرون، لا سيما في إطار عملية السهل الأخضر، لمكافحة هذا البلاء الذي يؤثر على حوالي ربع أرضنا الوطنية.

وعلى نفس المنوال، وضعت خطة عمل وطنية لمكافحة التصحر بمساعدة مكتب منطقة السهل السوداني التابع للأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف لتأمين الإدارة المعقولة للنظم الايكولوجية الهشة في المناطق شبه الجافة من بلادنا.

يلاحظ أن أعمال الكامبيرون لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ كبيرة، لكن من الواضح أن متابعتها وزيادتها ستتطلبان الدعم النشط من جانب المجتمع الدولي، وعلينا أن نعترف بأن المجتمع الدولي قد استجاب نصفيا للتوقعات التي أثارها قمة ريو التي ما زالت آملنا، بعد خمس سنوات من انعقادها، بعيدة عن التحقيق على الرغم من الالتزامات التي اضطلع بها الكثيرون.

والواقع أن الموارد المالية التي يتطلبها تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ناقصة بصورة قاسية. ورغمنا عن العولمة، تتسم البيئة الاقتصادية الدولية بتهميش متزايد لبلدان الجنوب، وعلى الأخص البلدان الواقعة في أفريقيا التي تتدهور اقتصاداتها، وتهبط مستويات المعيشة فيها مما يزيد الفقر.

المتصلة بالتصحّر وتلوث المياه السطحية والجوفية، والتلوث الجوي، والتصحاح الرديء الذي يعاني منه سكان الأرياف والمدن، والإدارة الرديئة للتلوث الصناعي والمنزلي ونمو السكان وأثره على التوسع الحضري غير المنظم.

ويسعدني أن أعلن من على هذه المنصة أن اجتماع التصديق على هذه الخطة سينعقد عما قريب. وسيكون لدى بلدي قريبا خطة للعمل البيئي، وعلى أية حال، بحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، عندما ينعقد أول مؤتمر للأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر في روما.

وإن مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف يحظيان بأهمية خاصة بالنسبة لبلدي، الذي اعتمد قبل مؤتمر قمة ريو خطة وطنية لمكافحة التصحر. ومالي، شأنها شأن بلدان السهل الأخرى الأعضاء في اللجنة المشتركة الدائمة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل، أقرت قبل وقت طويل أولويات قطاعية مثل المياه العذبة والطاقة والإدارة المستدامة للغابات. وتساعد هذه في تحقيق استقرار السكان، وصحتهم وأمنهم الغذائي. ولكن، بسبب قلة الموارد وعدم تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ هذه المبادرات، عانت الأغلبية العظمى من تلك الأولويات من نفس المصير الذي يتهدد اليوم جدول أعمال القرن ٢١.

إننا نؤمن بأن تنفيذ مشروعات مكافحة التصحر في أنحاء العالم يعني أنه ينبغي إيجاد آلية مالية للاتفاقية من أجل تعبئة الموارد على وجه السرعة. ويجب على المجتمع الدولي أن يدرك أن هذا ليس إجراء شكليا يمكن أن يقتصد بشأنه. إنه شرط لا بد منه لنجاح أي جهد يضطلع به في إطار هذه الاتفاقية.

إن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، ومكافحة التلوث والتدهور البيئي، وتنمية الموارد البشرية من خلال تنفيذ سياسة سكانية، والتعليم والصحة، والتكامل الإقليمي، وتوليد فرص عمل منتجة في المناطق الريفية وتنمية القطاع الخاص من أجل استئصال الفقر - هذه كلها تشكل إطارا استراتيجيا ييسر ضمان التنمية البشرية المستدامة في بلدنا.

وإننا نؤيد دون تحفظ البيان الذي أدلى به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وتكلمت أمام الجمعية منذ بدء

بهذه الدورة، التي ينبغي أن تيسر ليس فقط جرد الأنشطة التي اضطلع بها منذ قمة ريو، ولكن قبل شيء آخر تعبئة الطريق أمام شراكة جديدة هي وحدها القادرة على عكس مسار الاتجاهات الانتحارية الحالية لسكان كوكبنا.

ومن أسف أن السيناريو الذي تم توصيفه في ريو ما زال صحيحا. فقد تم الإقرار بأن الفقر هو أحد الأسباب الرئيسية للتدهور البيئي. وما زال يقرع أبوابنا ويؤلم بقسوته أعيننا. فني جهد يائس للبقاء على قيد الحياة، يضطر الملايين من الرجال والنساء والأطفال إلى الاعتماد على آخر احتياطات طبيعة توشك على النضوب بسبب الإفراط في الاستغلال. وفي الوقت نفسه، ثمة آخرون على هذا الكوكب نفسه مصممون من خلال حجم النفقات التي ينتجونها على تدمير آخر أسوار بيتنا المشترك.

ومفهوم التنمية المستدامة الذي وافق عليه المجتمع الدولي برمته يجمع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويتضمن بطبيعة الحال أيضا، تلبية احتياجاتنا المنطقية الحالية، ولكن دون إضعاف إمكانيات تلبية احتياجات أجيال المستقبل. وبالمثل، فإن أهداف الأمن الغذائي والوفاء بالاحتياجات الأساسية للبشر من حيث التعليم والعناية الصحية والحصول على المياه الصالحة للشرب تقع في صلب برامجنا الإنمائية.

وقد يكون من المضجر هنا تعداد الإنجازات التي حققها بلدي بعد قمة ريو. ولئن كان المراقبون يوافقون على أن شعب مالي بعامة يعيش حياة أفضل اليوم مما كان عليه الحال قبل خمس سنوات، فإن الفقر لا يزال للأسف القدر اليومي لمعظم مواطنينا. وأود أن أشير إلى الصعوبات المحددة التي تواجه مواطنينا الذين يعيشون في المناطق الريفية التي أصبحت فيها الموارد اليوم تعاني من تدهور شديد، بسبب الإفراط في الرعي، وتعرية الغابات، وتحات التربة، والأساليب الزراعية غير المستدامة وغيرها.

المسائل البيئية بطبيعتها متشابكة. ولذا ينبغي لنا أن نعالجها بطريقة شمولية. وهذا يتطلب أن تكون إجراءاتنا متسقة ومنسقة. وفي هذا الصدد، تم تأسيس مجلس أعلى للبيئة في ١٩٩٥، يتألف من أمانة تقنية مسؤولة عن تنسيق العمل الحكومي في مجال البيئة. وتمشيا مع توصيات جدول أعمال القرن ٢١، بدئ بصياغة خطة بيئية وطنية. وهذه الخطة مسؤولة عن جميع البرامج

شعار التنمية المستدامة. وإذا كنا نلتقي اليوم للمرة الثانية لمراجعة ما تم تنفيذه في مجال التنمية والبيئة. فإن ذلك يعكس الإرادة السياسية العالمية التي تؤكد وتعزز دور الأمم المتحدة كمُنبر يعكس فكر وطموحات وآمال المجتمع الدولي الذي يركز على مفهوم المسؤولية الجماعية.

لقد كان مؤتمر ريو دي جانيرو حافزا لنا لتعزيز وترسيخ مفهوم المحافظة على الثروات الطبيعية وحماية البيئة وفق مفهوم التنمية المستدامة. فقد حرصت دولة البحرين على الانضمام إلى العديد من الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي، واتفاقية تغير المناخ، واتفاقية رامسار للمناطق الرطبة. والاتفاقيات الدولية والإقليمية الأخرى مما يؤكد على إصرار وحرص دولة البحرين على دعم الجهود الدولية والإقليمية في تثبيت مفهوم التنمية المستدامة وذلك بالمشراكة الفعالة في تنفيذ الأنشطة، والبرامج الوطنية، والإقليمية والدولية، الرامية إلى المحافظة على البيئة. وقد تعزز ذلك بمشاركة فاعلة في الكثير من المؤتمرات الدولية ذات الصلة بالبيئة مثل قمة الأرض عام ١٩٩٢، والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة عام ١٩٩٤، بالإضافة إلى تبني إعلان واشنطن للإدارة السليمة للبيئة الساحلية، واحتضان مؤتمر البيئة لأطراف السلام في الشرق الأوسط عام ١٩٩٤ والعديد من المؤتمرات والاجتماعات الهامة.

على الصعيد الوطني في دولة البحرين، تم إعادة تشكيل الجهاز التنفيذي لشؤون البيئة ليصبح جهازا تنفيذيا أساسيا في الهيكل التنظيمي لوزارة الإسكان والبلديات والبيئة. كما تم إصدار قانون للبيئة وفق مبادئ إعلان ريو وأنماط التنمية المستدامة، مما أعطى للبيئة أهمية بالغة وحازت على اهتمام ودعم القيادة السياسية في البلاد، وقد شكّلت لجان وطنية ضمت المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لإعداد التصور العام لتنفيذ برنامج القرن الحادي والعشرين، وإننا نتطلع إلى دعم المؤسسات والهيئات الدولية لمساعدتنا في إجراء تقييم شامل لما تم تنفيذه والمساعدة في إعداد الاستراتيجية الوطنية الشاملة لحماية البيئة في البحرين، خاصة بعد أن تم تحديد الأولويات وإعداد البرامج الوطنية، آخذين في الاعتبار ارتباطها وعلاقتها بتنفيذ برنامج القرن الحادي والعشرين وذلك بالتركيز

الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة، أعلى السلطات في البلدان المتقدمة النمو لتؤكد من جديد تصميمها على مشاركة البلدان النامية في مكافحة الفقر. وإننا نحيط علما بهذه الإعلانات ونرحب بالمبادرات الجديدة التي أُعلن عنها من على هذه المنصة.

وبالرغم من ذلك تأمل مالي ألا يؤدي البحث المشروع عن نهج جديدة متكيفة على نحو أفضل إلى إثارة الشكوك حول البحث عن الموارد وتعبئتها من أجل تنفيذ مشروع ريو الأولي الذي لا تشوب آثاره في تخفيف الفقر أي شائبة. وبطبيعة الحال، يحتاج تحقيق هذه الأهداف، إلى وقت وربما إلى الكثير من الوقت. ونحن أيضا نحتاج إلى الموارد - وإلى الكثير من الموارد. بيد أننا نحتاج إلى شراكة حقيقية تستند إلى ثقافة تقوم على الاستدامة من أجل تهيئة التضافر الضروري للجهود التي تبذلها مختلف الأطراف. ويجب أن نلتزم الآن بنشر هذه الثقافة الجديدة. ثقافة المشاركة والتضامن بين جميع الشعوب بغض النظر عن الحدود والأجيال. ويجب علينا أن ننتصر في هذه المعركة، أولا من أجل أنفسنا، ثم من أجل أجيال المستقبل.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير التنمية الريفيه والبيئة في مالي على بيانه.

اصطحاب السيد موديبو تراوري، وزير التنمية الريفيه والبيئة في مالي، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة، وزير الإسكان والبلديات والبيئة في البحرين.

اصطحاب الشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة، وزير الإسكان والبلديات والبيئة في البحرين، إلى المنصة.

الشيخ آل خليفة (البحرين): يسعدني في مستهل كلمتي أن أتقدم إلى السيد غزالي اسماعيل بالتهنئة الخالصة لانتخابه رئيسا لهذه الدورة الهامة. ونحن على ثقة بأن قدراته وخبرته ستكون خير معين لتحقيق الأهداف التي من أجلها تم عقد هذه الدورة.

نلتقي اليوم في هذا المحفل الدولي رفيع المستوى لمتابعة معطيات المؤتمر الدولي المتميز المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل تحت

على الفصل الرابع والفصل التاسع والفصول من السابع عشر إلى الثاني والعشرين.

وقد حرصنا في توجهنا لدراسة تلك القضايا على أن يكون للقطاع الخاص دور ريادي في عملية التخطيط والتنفيذ.

إن الدول النامية الجزرية الصغيرة، ومنها دولة البحرين، تتسم بمحدودية مواردها الطبيعية والبشرية، إلا أن المدخرات البيئية المتنوعة مثل الشعاب المرجانية والحشائش البحرية وبيئات المانجروف التي تتميز بها بيئات هذه الدول تساهم بقدر كبير في الاتزان البيئي العالمي إضافة إلى كونها ملاذاً وموطناً للعديد من الأنواع المهددة بالانقراض، كالسلاحف البحرية وعرائس البحر والطيور المهاجرة، ومن هذا المنطلق، فقد حرصنا على إنشاء المحميات الطبيعية وإصدار القرارات التنفيذية لحماية الكائنات البرية والبحرية المهددة بالانقراض كعروس البحر التي أمكن حمايتها.

إننا على يقين بأن الهيئات التابعة للأمم المتحدة يمكنها أن تستكشف الكثير من فرص البحث والدراسة لهذه الجزر وإمكانية استخدامها كأتملة نموذجية لبرامج التنمية المستدامة للدول الأخرى النامية. ومن هذا المنطق فإننا ندعو إلى إصدار قرار لتفعيل وتنفيذ برنامج القرن الحادي والعشرين وبرنامج العمل المتفق عليه في المؤتمر العالمي للدول النامية الجزرية الصغيرة، وإعطاء وإتاحة فرص أفضل لتطبيقات عملية وهادفة لهذه البلدان عبر هيئات الأمم المتحدة المختلفة، منها على سبيل المثال لا الحصر، لجنة التنمية المستدامة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، والصناديق المالية الداعمة للاتفاقيات الدولية. وبالإضافة إلى تقديم المساعدات المالية لهذه البلدان النامية الجزرية الصغيرة فإن هناك حاجة أيضاً لزيادة المساعدات الفنية والتقنية والتدريب والدعم المؤسسي لها.

وختاماً، أود أن أتقدم إلى الرئيس بخالص الشكر والتقدير لإدارته الرائعة لأعمال هذه الدورة وإلى القائمين على تنظيمها، ونتطلع إلى صدور الإعلان الختامي لها للتأكيد على المحافظة على البيئة وتعزيز التنمية المستدامة خلال القرن المقبل، لحماية كوكبنا، وتوفير أسباب العيش الكريم والرخاء للأجيال المقبلة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الإسكان والبلديات والبيئة فلي البحرين على بيانه.

اصطحب الشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة، وزير الإسكان والبلديات والبيئة في البحرين، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد محمد أبو الحسن، رئيس وفد الكويت.

اصطحب السيد محمد أبو الحسن، رئيس وفد الكويت إلى المنصة.

السيد أبو الحسن (الكويت): إن المشاركة الدولية على هذا المستوى الرفيع في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لهو دليل على الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي برمته لمسألة المحافظة على البيئة والتنمية المصاحبة لها وذلك من أجل إيجاد كوكب نظيف وصحي ينعم الإنسان فيه بعيش آمن مزدهر لجيلنا هذا والأجيال القادمة.

إن تهيئ المشكلات المعاصرة هو من أهم المسائل التي تحتاج إلى تعاون دولي فاعل وشامل. وهذا يتطلب تضافر الجهود وبذل المساعي من أجل تحقيق هذه الأهداف.

لقد أولت الكويت اهتماماً خاصاً لمؤتمر قمة الأرض الذي عُقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، حيث شارك فيه شخصياً صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح، أمير دولة الكويت. ويولي سموه اهتماماً خاصاً لمتابعة نتائج تلك القمة التي تقوم هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بتقييمها الآن.

وبعد مضي خمسة أعوام على صدور إعلان ريو، قامت دولة الكويت بإعداد استراتيجية شاملة لمواءمة الإطار العام لحماية البيئة في دولة الكويت مع مبادئ مفكرة إعلان ريو، كما تم وضع سياسات وأهداف تغطي مجالات عدة منها الاقتصاد والموارد الطبيعية والصناعة والطاقة. وتم أيضاً تقييم متطلبات برنامج عمل إعلان ريو وانعكاساتها على دولة الكويت.

وبغية تحقيق التنمية المستدامة في مجال الزراعة والثروة السمكية والحيوانية، وبمبادرة من صاحب السمو الأمير، يجري الإعداد لتنفيذ الخطة القومية للتخضير وتوفير الدعم المباشر وغير المباشر لزيادة إنتاج الثروة الحيوانية والزراعية والسمكية.

وفي مجال حماية البيئة، تم تحديث قانون حماية البيئة ليتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة. كما يجري إعداد الخطط والاستراتيجيات الوطنية للمحافظة على منع تلوث الهواء والماء والتربة والموارد البحرية والبرية. كما تم وضع الأسس والمبادئ لتقييم المردود البيئي للمشاريع المختلفة. وقد تم تحقيق إنجاز جيد في مجال الرصد البيئي لملوثات الهواء والماء والتربة.

وعلى المستوى التعليمي، حققت دولة الكويت إنجازات ملموسة من خلال إدخال المفاهيم البيئية في المناهج التعليمية على مستوى المراحل التعليمية والتطبيقية ضمن برامجها، كبرنامج علوم الصحراء، وعلوم البحار، والعلوم الصحية والبيئية.

في غضون الأعوام الخمسة التي انقضت على التوقيع على جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، انضمت دولة الكويت كعضو فاعل في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. كما قامت بالتوقيع على اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وفي هذا الصدد، فإنني أود أن أضيف بأن دولة الكويت قامت بإعداد استراتيجية وطنية للتنوع البيولوجي، كما أننا بصدد إعداد استراتيجية خاصة بالتصحر.

إن مؤتمرنا هذا باعته وغايته أن تتشابه أيدي البشرية لخير المجتمع الإنساني وبيئته الطبيعية. ويكفي للتدليل على ذلك أنه يعقد تحت مظلة الأمم المتحدة، صوت العالم أجمع.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد الكويت على بيانه.

اصطحب السيد محمد أبو الحسن، رئيس وفد الكويت، من المنصة.

تعرضت الكويت كما تعلمون لأكبر كارثة بيئية شهدها العصر الحديث من جراء الإحراق المتعمد لأكثر من ٧٠٠ بئر نفطية، بالإضافة إلى تسييب الملايين من براميل النفط الخام في مياه الخليج.

لقد كان لتلك الكارثة أثر كبير في إعاقة تنفيذ البرامج والخطط التنموية التي وضعتها دولة الكويت لحماية البيئة. وأصبح الهم القومي الرئيسي بعد التحرير من الغزو العراقي الفاشم هو إنقاذ البيئة ثم إعادة تأهيلها إلى ما كانت عليه قبل العدوان.

تقوم بلادي بتنفيذ البرامج الواردة في إعلان ريو حيث شكّلت لجنتان وطنيتان لمتابعة الاتفاقيات المنبثقة عن قمة الأرض، وهما: اللجنة الوطنية لمتابعة الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ، واللجنة الوطنية للتنوع البيولوجي.

وتعتبر الاستراتيجية الوطنية لدولة الكويت للتنوع البيولوجي إنجازا كبيرا في مجال المحافظة على الحياة الفطرية وتنميتها. وفي هذا السبيل، تم إنشاء عدد من المحميات الطبيعية.

وعلى المستوى الشعبي ومن خلال مجلس الأمة السلطة التشريعية في الكويت - أنشئت لجنة البيئة التي أقرت مشروع قانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة عام ١٩٩٥. وقد أعدت الهيئة سياسات عامة لحماية البيئة موثمة مع جدول أعمال القرن ٢١ حيث تضمنت العديد من السياسات والأهداف والبرامج الرئيسية لحماية البيئة من التلوث، والمحافظة على البيئة الطبيعية، ومتابعة التطور العمراني والسكني، ورصد أثر استخدام التكنولوجيا على الإنسان والبيئة، مع الحرص على التراث القومي.

ومن الإنجازات الهامة في مجال الطاقة والبترول مشروع إنتاج البنزين والوقود الخالي من الرصاص للاستخدام المحلي خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر القادم، وكذلك عدد من المشاريع التي كان لها الأثر الإيجابي الكبير للتغلب على الانبعاثات الناتجة عن احتراق كميات من الغازات المحملة بالكبريت والتي لها آثار بيئية ضارة.

الأسس اللازمة لربط الاعتبارات البيئية بسياسة التخطيط والتنمية.

ونظرا لتفاعل الموارد الطبيعية بعجلة التنمية الصناعية والزراعية والبشرية، فقد حرصت بلادي على الحفاظ على هذه الموارد بشكل مستدام من خلال إعداد مشروع استراتيجية وطنية وخطة للعمل البيئي ليتم إنجازها خلال العامين المقبلين. وفي السياق ذاته نفذت برامج لمكافحة التصحر وزيادة الرقعة الخضراء وتنمية النظم البيولوجية والتنوع البيولوجي، وأسست مراكز بحوث لتطوير سلالات نباتية وحيوانية لخدمة الظروف البيئية الصعبة في منطقتنا. كما كان لها دور رائد في الحفاظ على المناطق الساحلية وتطوير القطاع الصناعي، وتنمية البيئة البحرية والحفاظ على المخزون السمكي من خلال إصدار العديد من التشريعات والقوانين التي تضمن استمرارية عطاء هذا القطاع الحيوي على الرغم مما تعرضت له البيئة البحرية من تلوث وتخريب بسبب السفن العابرة والراسية في المياه الإقليمية.

أما على الصعيد الخارجي فقد انتهجت دولة الإمارات سياسة التنسيق والتعاون الثنائي والإقليمي والدولي في شؤون البيئة والتنمية، بما في ذلك تبادل المعلومات والخبرات وإقامة المؤتمرات والندوات والمسابقات المتخصصة حول أحدث البحوث والبرامج المطبقة في هذا المجال، كان منها مؤخرا إعلان مسابقتها الأخيرة لأفضل نموذج تطبيقي للمستوطنات البشرية، واعتبار يوم الرابع من شباط/فبراير من كل عام يوما وطنيا للبيئة في دولة الإمارات.

واقترعا منها بمبدأ المسؤولية الدولية المشتركة فقد وقّعت على اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي في عام ١٩٩٢، وانضمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وهي بصدد الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بعد الانتهاء من الإجراءات التشريعية والقانونية المتعلقة بذلك.

لقد أثبتت الأحداث السياسية في العالم أن الحروب والنزاعات الأهلية والإقليمية وتكريس حالات الاحتلال وفرض سياسة الأمر الواقع والتنكر للحقوق المشروعة للشعوب تحت الاحتلال، واستغلال مواردها الطبيعية، لا تنعكس بآثارها السلبية على السلم والأمن الإقليمي

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أعطي الكلمة لسعادة السيد محمد جاسم سمحان النعيمي، رئيس وفد الإمارات العربية المتحدة.

اصطحب السيد محمد جاسم سمحان النعيمي، رئيس وفد الإمارات العربية المتحدة، إلى المنصة.

السيد سمحان النعيمي (الإمارات العربية المتحدة): إن انعقاد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ يمثل خطوة هامة تتيح للمجتمع الدولي فرصة تاريخية لتحليل الأسباب الرئيسية التي حالت دون تنفيذ توصيات وقرارات قمة ريو، وفي نفس الوقت لتقديم المقترحات الموضوعية والبناء ذات الصلة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة.

إن تفاقم ظواهر الفقر والتصحر والجفاف والتخلف الاجتماعي والبطالة والديون في العديد من الدول النامية يمثل أهم العقبات التي ما زالت تقف أمام تنفيذ أهداف جدول أعمال القرن ٢١، بل تقوض دعائم التنمية، وعليه يتعين على الدول الأعضاء وخصوصا الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية الإنمائية والقطاع الخاص الوفاء بالتزاماتها الواردة في مبادئ قمة ريو، وخصوصا بالنسبة لنقل التكنولوجيا السليمة بيئيا والموارد المالية والفنية، وذلك بهدف خلق بيئة اقتصادية واجتماعية دولية منصفة وعادلة تكفل مشاركة الدول النامية وإدماجها في تنفيذ الاستراتيجيات الشاملة للتنمية المستدامة والبيئة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة وانطلاقا من التوجهات السياسية لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة والمستندة على انتهاج مبدأ تنمية الموارد البشرية والاهتمام المتواصل بالتنمية المستدامة والبيئة، حرصت بعد مؤتمر استكهولم على تركيز اهتمامها بالبيئة وحماية عناصرها وتطويرها ومنع تلوثها.

فأنشأت اللجنة العليا للبيئة عام ١٩٧٥ والهيئة الاتحادية للبيئة عام ١٩٩٣، بهدف رسم الخطط والسياسات العامة لشؤون البيئة واتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة لوقف تدهورها، وكذلك وضع

الرئيس بالنيابة: أشكر رئيس وفد دولة الإمارات العربية المتحدة على بيانه.

اصطُحِب السيد محمد سمحان، رئيس وفد الإمارات العربية المتحدة، من المنصة.

الرئيس بالنيابة: والآن أعطي الكلمة لسعادة السيد محمد شاكِر بيه، رئيس وفد البوسنة والهرسك.

اصطُحِب السيد محمد شاكِر بيه، رئيس وفد البوسنة والهرسك، إلى المنصة.

السيد شاكِر بيه (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أفعل شيئاً أعتقد أن معظمنا ظل يتوق إلى فعله منذ فترة. إن لبس هذه البطاقة يجعلني أشعر وكأنني في محجر صحي؛ فاسمحوا لي بأن أنزعها أثناء الإدلاء ببياني.

إن شعوب جميع الأمم الممثلة في هذه الجمعية - كبيرة كانت أم صغيرة، من الشمال أو الجنوب، من الشرق أو الغرب - كلها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبيئة التي نتقاسمها جميعاً. والحدود السياسية، والأيدولوجيات، والأنظمة الاقتصادية، ليس بالإمكان أن تستخدم لرسم حدود بيئية منيعة.

والبوسنة والهرسك بلد صغير عوقته آثار الحرب. وإسهامنا في هذا المجهود زادته إعاقة الظروف التي نعيشها، ولن نعوض عن ذلك بتقديم محاضرة طويلة وشاملة. فالقادة والمسؤولون والخبراء من جميع أنحاء العالم تكلموا بأكثر مما يكفي عن الأهداف المشتركة بيننا جميعاً وعن الخطوات الضرورية التي يجب اتباعها. ولكن ظروفنا الراهنة وتاريخنا الحديث العهد والمؤسف يتيح لنا أن نساهم في الحوار الجاري من منظور فريد.

من الغريب أن الآثار البيئية الأولية للحرب الشاملة، وبصفة خاصة استهداف السكان المدنيين وسبل عيشهم في البوسنة والهرسك، نتجت عنها مؤشرات متناقضة فيما يخص مسائل البيئة. فمن ناحية كانت الكنوز البيئية، وكذلك السكان المدنيون، والآثار الثقافية، والصناعة، قد استهدفت ولحقت بها أضرار جسيمة. والألغام البرية، والذخيرة المستعملة والحية، والخنادق المرتجلة، والطرق الترابية، تتناثر في بلدنا. والغابات

والدولي فحسب وإنما على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية والبيئية. ومن هذا المنطلق فإن منطقة الخليج العربي التي تعتبر من المناطق الاستراتيجية الهامة اقتصادياً وتجارياً ومالياً على الصعيد العالمي نظراً لما تحتويه من النفط كمصدر أساسي للطاقة، ما زالت تعاني حتى هذا اليوم من أضرار بيئية جسيمة نتيجة للمخلفات الملوثة لحركة الملاحة والبواخر فيه، وكذلك الناجمة عن الحروب والنزاعات التي شهدتها خلال العقدين الماضيين، وما تمخض عنها من آثار خطيرة على شعوبها ومواردها الطبيعية، ولا سيما الثروة السمكية والحيوانية والنباتية. وباعتقادنا فإن مسؤولية المحافظة على البيئة في تلك المنطقة هي مسؤولية مشتركة وطنية وإقليمية ودولية. وفي السياق ذاته فإننا نؤكد من جديد موقفنا الداعي إلى أهمية حل النزاعات بالطرق السلمية التفاوضية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي.

أما على صعيد منطقة الشرق الأوسط فما زال الشعب الفلسطيني والعربي في كل من الجولان السوري وجنوب لبنان وبقاعه يواجه أخطاراً بيئية فادحة ناجمة عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأراضيهِ، وتعاظم القدرات العسكرية الإسرائيلية الخطيرة في مجال الإنتاج النووي والكيميائي والجراثومي المحظور، بالإضافة إلى معاناته من أشكال الاضطهاد الإسرائيلي اليومي والمتمثل في اقتلاع الأشجار ومصادرة المياه وإحداث التغيير الديموغرافي والطبيعي للبنى التحتية للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة. وعليه فإن حماية الدعائم المستديمة للتنمية والبيئة تتطلب السلام العادل والدائم في المنطقة، ولا يمكن أن تتحقق دون تنفيذ الحكومة الإسرائيلية تعهداتها والتزاماتها الثنائية والدولية التي أكدتها قرارات الشرعية الدولية ومبادئ قمة ريو، ولا سيما الفصول ٢٣ و ١٤ و ٨ من جدول أعمال القرن ٢١.

وختاماً، فإن التنفيذ الشامل لمبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية يتطلب إرادة سياسية جادة تعجل من تنفيذ خطوات عملية العولمة في تعبئة الموارد البيئية من أجل الارتقاء بطبيعة السلوك البشري العالمي السائد وتطلعاته نحو أفضل الاتجاهات المتصلة بالتنمية المستدامة والبيئة.

يأسنا وحاجتنا الماسة، اتجهوا إلى تصدير تكنولوجيا قديمة لنا بل وبائدة، ومزاولة نشاط اقتصادي استغلالي.

وسيتعين على البوسنة والهرسك أن تقرر خياراتها بحكمة، وسنوجه مواردنا الضئيلة وجهودنا وفقا لذلك. ونحن نولي أولوية قصوى لرفاه بيئتنا. وفي الوقت نفسه نعتقد أن لدينا أصدقاء على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف يقدرون إمكانات بلدنا الاقتصادية والطبيعية والفوائد الاستراتيجية للسلم. ولقد عانى شعبنا معاناة بالغة من الحرب، إلا أن البوسنيين الآن، هم وبيئتهم، ونحن جميعا، بوسعنا على الأقل أن نحصل على بعض الفوائد الممكنة التي نشأت بصورة عرضية نتيجة لحالة الحرمان المفروضة بسبب الحرب.

ونحن في البوسنة والهرسك نعي جيدا التزاماتنا العالمية ورتعد من مجرد التفكير بأن بلدا صغيرا مثل البوسنة في جهوده لإعادة البناء وإعادة بدء التصنيع، ربما لا يأبه ببيئته، وقد يسهم سلبيا في مآسي الآخرين، لا سيما البلدان الصغيرة مثل الدول الجزرية. إننا، وقد واجهنا خطر الفناء، يمكننا أن نفهم جيدا ما تواجهه هذه الدول الصغيرة من خطر يتهدد وجودها.

والدروس التي تعلمتها البوسنة والهرسك يمكن أن تفيد الجميع، فضلا عن فائدتها الخاصة للدول الأخرى التي خرجت لتوها من حروب وتلك المتعطشة للسلم. والسلام الذي تم التوصل إليه حديثا، لو جرى تناوله على الوجه الصحيح، يمكن أن يترجم إلى فرص اقتصادية وبيئية جديدة وتعاون دولي سعيًا إلى أهداف تتمثل في الهواء النظيف والمياه النقية وإعادة التحريج. وعلى العكس من ذلك، إذا أرغمنا على قبول استراتيجيات وخيارات قصيرة النظر، فقد يعني ذلك حالة دائمة التدهور تجمع بين آثار الحرب، والتلوث، والاستغلال الصناعي عديم الضمير، أي ما يتمثل في مؤامرة الألغام البرية والنفايات الصناعية التي تغرق الأرض، والبشر، والسلم الهش، وكوكبنا المشترك. والخيار الأول مفيد لنا جميعا. أما الثاني فمن شأنه أن يؤثر علينا جميعا تأثيرا سلبيا في آخر الأمر.

وبدایتنا هي أيضا خاتمتنا. ونحن متداخلون لا محالة عن طريق موطننا المشترك.

وغيرها من الموارد الطبيعية استغلت بفجاجة من قبل أولئك الذين لا يكونون أي تقدير للطبيعة ولا لحياة البشر. وبالإضافة إلى ذلك، دمرت آليات الحماية البيئية أو جرى تجاهلها.

ومن ناحية أخرى، لأن المدنيين كانوا مستهدفين على نحو شامل جدا، بما يشمل كل شيء من الصناعة إلى التدفئة، والكهرباء، والغاز، والمرافق الصحية، انخفض مستوى النفايات الناجمة عن النشاط البشري والصناعي بدرجة كبيرة. وبينما عانى الناس من انعدام التدفئة طوال فترة البرد، تحسنت نوعية الهواء فعليا. وبينما لا تزال المصانع مدمرة ومتوقفة عن العمل، شهدت الأنهار والبحيرات تجددًا في الأحياء المائية. وظهرت الأسماك من جديد في مناطق غابت عنها سنين طويلة.

وللأسف، تبرز تحديات أكبر بكثير أمام توافر مؤشرات أولية على الصحة البيئية في البلد والمنطقة في المستقبل. فالسلام الحقيقي والدائم يتطلب إزالة الألغام البرية ومخلفات الحرب، وكذلك إتاحة الفرصة للمواطنين لإعادة بناء حياتهم الاقتصادية، وبالطبع صناعاتهم. وتمس الحاجة إلى توفير فرص العمل والإنتاج، خاصة لبلد تجاوز بالفعل من قبل مرحلة الدولة النامية، وحيث يجب أن تتغلب الفلسفة الاقتصادية على الأيديولوجيات القومية البغيضة والنزعات غير الديمقراطية. وسنسعى إلى القيام بدورنا. فلدينا قدر لا يستهان به من الموارد البشرية والدراية الفنية والخبرة التي يمكن أن نسهم بها. وعلى الرغم من ذلك، فإن اعتمادنا على المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف أمر حاسم بالنسبة لمستقبلنا.

وبوسع أصدقائنا، الذين لهم مصلحة مباشرة في إحلال السلم والاستقرار في البوسنة والهرسك، أن يفتنوا هذه الفرصة من أجل بداية جديدة، وهي فرصة تتمثل في بيئة تجدد شبابها، وسكان جيدي التعليم ومؤهلين تقنيا، لفائدة الناس كافة، لفائدة السلم والطبيعة. أو، على العكس من ذلك، يمكن لتلك العوامل الخارجية ذات القدرة على التأثير أن تسعى إلى جعلنا مرة أخرى عرضة للاستغلال الضار بالبيئة.

ولا يتعين أن يكون هناك خياران متناقضان بين البيئة والاقتصاد، وبين الناس والطبيعة. وللأسف، هناك بالفعل مؤشرات مثيرة للقلق. فالبعض، بعد أن أدركوا

يتعين عليه أن يتغلب عليها: أن يكرس السلم الأهلي ويعيد إعمار وتأهيل ما تدمّر، وأن يبني في آن معا للشروط التي أقرها المجتمع الدولي للتنمية المستدامة، والتي تجد الدول قاطبة فيها تعقيدات عديدة، تستوجب إعادة هيكلة تنظيمية ومؤسسية جذرية، وتتطلب موارد كبيرة، وتكنولوجيا حديثة ملائمة، ومهارة فنية خاصة. وكان على لبنان في غياب أي صندوق دولي خاص لدعمه أن يستند إلى قدراته الذاتية، وأن يثبت جدارته وملاءمته لاستقطاب الموارد والتوظيفات. وأن يعمل كل ذلك في الوقت الذي لا تزال فيه أجزاء من الجنوب والبقاع الغربي تخضع للاحتلال الإسرائيلي ولا تزال آلة الحرب الإسرائيلية تهدده في كل لحظة وتمنع قسما كبيرا من السكان من ممارسة نشاطهم الاقتصادي والزراعي العادي.

أمكن للحكومة اللبنانية خلال السنوات الخمس منذ انعقاد مؤتمر ريو أن تعيد الأمور في البلاد إلى مجراها الطبيعي. ووضعت الحكومة برنامج عمل طموح لإعادة الإعمار والتأهيل تحت عنوان آفاق ٢٠٠٠. وبسرعة قياسية تمكن لبنان من اقناع قوى التوظيف المحلية والإقليمية والدولية من المشاركة في تنفيذ برامج تلك الخطة. ولقد حظي لبنان بدعم الدول العربية الشقيقة وعدد من الدول الصديقة وأقام تنسيقا كاملا مع مؤسسات الأمم المتحدة العملائية، ومع المؤسسات المالية الدولية، والدول المانحة، وانخرط في عملية تنفيذ متطلبات خطة ريو وجعل حماية وإصلاح البيئة بجوانبها المختلفة جزءا أساسيا من برامج العمل. ولم نتردد في الانضمام إلى المعاهدات الدولية التي وضعت لهذا الغرض كاتفاقيات التنوع البيولوجي وتغير المناخ ومكافحة التصحر، وترجمة مواردها إلى تشريعات وطنية، والاستجابة بقدر ما تسمح به امكانياتنا وظروفنا لمتطلبات التعاون الدولي والانخراط بكل إخلاص في الجهد الدولي المشترك لحماية مستقبلنا المشترك.

لقد شارك لبنان في المؤتمرات التي عقدت برعاية الأمم المتحدة خلال هذه الفترة. وعمل على إنشاء اللجان الوطنية بالتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية بغية ترجمة خطط العمل التي أقرتها إلى برامج وطنية. وفيما يلي بعض ما قامت به الحكومة حتى الآن.

الرئيس بالنيابة: أشكر رئيس وفد البوسنة والهرسك على بيانه.

أصطحب السيد محمد شاكر بيه، رئيس وفد البوسنة والهرسك، من المنصة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد سمير مبارك، رئيس وفد لبنان.

أصطحب السيد سمير مبارك، رئيس وفد لبنان، إلى المنصة.

السيد مبارك (لبنان) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أولا أن أعرب عن حزننا العميق لوفاة السيد جاك - إيف كوستو، الذي عمل طوال حياته العلمية، على حماية بيئة المحيطات. إن المجتمع الدولي فقد بطلا عظيما من أبطلال البيئة. ويعرب وفدي عن أعظم مشاعر العزاء لوفد فرنسا.

(تكلم بالعربية)

في الوقت الذي كان المجتمع الدولي يطلق في ريو جدول أعمال القرن ٢١ ويؤسس لجندية التنمية المستدامة كان لبنان ينهض من حرب مدمرة استمرت حوالي ٢٠ سنة، فقتلت أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ من مواطنيه وجرحوا أو أعاقوا إعاقة دائمة عشرات الألوف الأخرى، ودمرت بناء التحتية، وخربت مئات ألوف الوحدات السكنية، والمؤسسات الاقتصادية، وشردت حوالي ثلث السكان، ودفعنا ثلثا آخر إلى الهجرة معظمه من اليد الماهرة والاختصاصيين. كما دفعت إلى تدهور خطير للنظم الايكولوجية والبيئة الإنسانية فيه فتراكمت النفايات، وعجز نظام الصرف الصحي، وتحولت معظم الأراضي الجبلية إلى أراض قاحلة وانهارت فيها التضاريس التي أنشأها الأهالي لحماية التربة من الانجراف، وانخفضت نسبة الغابات التي تغطي أراضي البلاد من ٣٠ في المائة إلى أقل من ٣ في المائة، وتدنّت نظم الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية إلى حد أدنى.

وعليه كان على لبنان أن يبني للسلم بعد هذا النزاع الطويل. لقد استفاد لبنان ولا شك من هذه الرؤيا الجديدة لحماية البيئة والنظم الايكولوجية وإقامة التنمية المستدامة. لكنه واجه بها مزيدا من التحديات التي

الضرورية لتمكين العنصر النسائي من المشاركة الكاملة في كل الميادين الوطنية.

وقد اعتمد المسار الاقتصادي المتبع منذ نهاية الحرب في لبنان على النهوض بالبنى التحتية المادية كعنصر جاذب أساسي للاستثمارات التي سوف تنشط عجلة الاقتصاد وتؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وإنتاجية أكبر. ولم تكن لدينا مشكلة حقيقية في التكيف مع المتطلبات المؤسسية والفكرية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد. فاقصادنا الحر موروث والقطاع الخاص يتسم بحركية كاملة. لكن كان لدينا مشكلة في مواجهة عناصر التحديات العملية التي تقيمها عولمة الاقتصاد والحاجة إلى تأمين عناصر المنافسة الضرورية إقليمياً ودولياً.

وفي هذا الإطار فإن لبنان متفق مع موقف مجموعة الـ ٧٧ والصين إزاء متطلبات الأطر المؤسسية وشروط التعاون الدولي للتوصل إلى شراكة عادلة تسمح بقيام تنمية مستدامة للدول النامية وتحقيق بالتالي منافع متبادلة لأعضاء المجتمع الدولي لا سيما في إطار حماية البيئة العالمية. إن الالتزام بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الصافي للدول الغنية كمساعدة إنمائية رسمية للدول النامية يبقى أمراً ضرورياً.

إن ضيق الوقت يمنعنا من التوسع في تفصيل المنجزات والتحديات المستمرة. وقد قام وفد لبنان بتوفير دراسة مفصلة في هذا الصدد للوفود الراغبة تم وضعها بالتعاون بين الإدارات المختصة والوكالات الدولية المعنية.

الرئيس بالنيابة: أشكر رئيس وفد لبنان على بيانه.

اصطحب السيد سمير مبارك، رئيس وفد لبنان، من المنصة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد رافان فرهادي، رئيس وفد أفغانستان.

اصطحب السيد رافان فرهادي، رئيس وفد أفغانستان، إلى المنصة.

إنشاء وزارة البيئة كنقطة مركزية لتنفيذ الخطط البيئية القطاعية وتنسيق الجهود الوطنية لدمج الاعتبارات البيئية في الخطط الاقتصادية الكلية. وثمة خطة لإنشاء لجنة وطنية للتنمية المستدامة. وقد وضعت الحكومة برامج إصلاح بيئية تقدر بحوالي ٦٠٠ مليون دولار أمريكي بهدف إصلاح وتأهيل وبناء محطات تكرير مياه الصرف الصحي وإعادة تدوير النفايات الصلبة والسائلة وتنظيف المياه الإقليمية والشاطئ اللبناني. كما تعاونت الوزارة مع القطاع الصناعي لتقليص انبعاثات غازات الدفيئة وذلك عملاً بأحكام اتفاقية تغير المناخ وبروتوكول مونتريال.

إنشاء وزارة الإصلاح الإداري بغية إعادة تأهيل وتمكين الإدارة بما يتوافق مع متطلبات المرحلة الجديدة وضمان إقامة استدامة في خطط التنمية المقررة. وفي هذا الإطار أعيد تأهيل المختبر المركزي والمجلس الوطني للبحوث العلمية ووحدات وأجهزة المراقبة الغذائية والتجارية في الإدارات المختلفة.

إطلاق خطة لإعادة تحريج لبنان حيث تم زراعة مئات ألوف الأشجار الحرجية في مختلف أنحاء لبنان. وأقيمت ثلاث محميات طبيعية وستقام ثلاث محميات أخرى بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية. كما تم إنشاء المصرف الوطني للإئتمان الزراعي، وإنشاء الصندوق الوطني للتأمين ضد الكوارث الطبيعية. وتنظيم الصيد البري في لبنان.

وجرى تنفيذ مشاريع إنمائية في المناطق الزراعية المهمشة والمحرومة في لبنان، لا سيما مشروع بعلبك الهرمل للتنمية الريزية المتكاملة والزراعة البديلة.

ويبقى عنصر بناء الموارد البشرية وإزالة الفقر والتنمية الاجتماعية في قمة أولويات الحكومة وبهذا الصدد تم إعادة قسم كبير من المهجرين ويجري بناء القرى المهجرة وإصلاح البنى التحتية والمؤسسات الاقتصادية التي تمكنهم من بناء حياة طبيعية لهم. واعتماد هيكلية جديدة للتعليم وترميم عشرات المدارس في كافة المناطق اللبنانية، وإدخال برامج التوعية البيئية والرعاية الصحية الأولية في المناهج التربوية. وإنشاء لجنة وطنية للمرأة وإدخال التشريعات

يعيدون الحياة إلى المناطق الخضراء. والألغام البرية المضادة للأفراد في أفغانستان عامل هام جدا في تدهور البيئة. ولا توجد المناطق الخضراء إلا نتيجة للفلاحة وزراعة البساتين. وكلما زاد الخطر على المزارعين والرعاة من جراء السير في المناطق التي تعج بالألغام البرية كلما زاد تحول المناطق الخضراء إلى أرض قاحلة. والزراعة، وهي أهم عوامل حماية البيئة في أفغانستان، لن تتعزز أبدا إلا عندما تنفذ بفعالية برامج إزالة الألغام.

وأود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى الفقرة ٢١ من الفصل الأول من تقرير لجنة التنمية المستدامة عن التحضير لعقد هذه الدورة الاستثنائية الهامة. والفقرة الفرعية (هـ) منها التي تتعلق بالآثار الزائدة للفقر على المرأة، تنص على أنه من الممكن أن يعالج ذلك بصفة خاصة من خلال إزالة العقبات التي تؤدي إلى وصول المرأة بشكل متكافئ إلى الخدمات والموارد الإنتاجية. وفي مدن أفغانستان التي غزاها المرتزقة من الطالبان، وقعت، بل ولا تزال تقع أحداث تتنافى وهذه القواعد الهامة، على مرأى من المنظمات غير الحكومية. فالنساء، والكثيرات منهن من الأراذل المعدمات اللاتي عليهن إطعام أطفالهن، حرمن بقسوة من حقهن في العمل.

وأود أن أدعو الدارسين لشؤون أفغانستان أن يقرأ التقرير الذي قدمه الدكتور شونغ هيون بايك، المقرر الخاص لحقوق الإنسان، إلى لجنة حقوق الإنسان في جنيف في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧ عن الانتهاك الفاضح لحقوق المرأة من قبل الطالبان، بما في ذلك ضرب ٢٢٥ امرأة وجلد الكثيرات منهن بالسلاسل. وأشار أيضا إلى مناقشة مجلس الأمن بشأن أفغانستان في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧.

ونظرا لتنوع المناخ في أفغانستان، البلد الذي يلتقي فيه ثلاث مناطق آسيوية هي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وجنوب آسيا، فإن المشاكل المتعلقة بحماية البيئة متنوعة جدا أيضا. فالمناخ الشتوي البارد في المنطقة الجبلية، وهي أكبر منطقة في البلد، يسبب مشكلة وقود حادة أثناء الفصل البارد. وفي هذا الصدد، فإن الحالة في أفغانستان أسوأ منها في المناطق شبه الاستوائية في آسيا. وفي هذا الصدد، تختلف الظروف في أفغانستان اختلافا بينا عن الظروف في شبه القارة الهندية الباكستانية.

السيد فرهادي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد عمل مؤتمر قمة ريو على تعزيز الوعي العالمي بمشاكل البيئة والتنمية. ويحدونا الأمل في أن يتمكن المجتمع الدولي، بكفالاته قيام شراكة حقيقية، من الوفاء بالتزاماته باتخاذ تدابير فورية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ تنفيذا كاملا.

واليوم نتفق جميعا على أن خطة العمل المعتمدة في ريو قبل خمس سنوات لم تقدم شيئا من الطابع الملح الذي تتصف به. والواضح بداية أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم بداية القرن المقبل إذا كان جزء كبير من سكان العالم يفتقرون إلى أبسط ضرورات العيش مثل مياه الشرب المأمونة. والمفهوم أيضا أن الاستدامة العالمية ستبقى مجرد أمنية ما دامت البلدان الصناعية الغنية، بتبديدها للموارد، تقوض نظام مقومات الحياة الإيكولوجية للأسرة البشرية.

من جانب آخر، تواجه البلدان النامية غير الصناعية تحديات متزايدة في عملها على مسائل حماية البيئة. ومع ذلك، فإن هذه المسائل، بالإضافة إلى الكفاح ضد الفقر لأقل البلدان نموا - لا سيما البلدان التي تجد نفسها في حالة ميؤوس منها نظرا لحقيقة أنها تتعرض للتدمير بفعل الحروب المستمرة - يجب أن تحظى بأولوية عليا لدى تخصيص مساعدات إضافية وعاجلة.

أفغانستان ليست بلدا استوائيا وليست أراضي مكسوة بمراع طبيعية خضراء. فالمساحات الخضراء الموجودة في أفغانستان تقتصر على الأراضي التي يزرعها الفلاحون وعلى البساتين. وفي عام ١٩٧٩، قبل أن يغزو الجيش الأحمر أفغانستان كان العمل جاريا على تطبيق دراسة بيئية متطورة جدا وضعت بمساعدة تقنية من فرنسا، دعيت "البساط النباتي" (تابي فيجيتال)، تضمنت خرائط جغرافية بمقياس ١/٥٠ ٠٠٠. ولا تزال تلك الدراسة، الموجودة في أرشيف الحكومة الفرنسية، مفيدة جدا لدراسة التضاريس الطبيعية البيئية للبلد.

وأفغانستان بلد يمزقه أكثر من ١٠ ملايين لغم بري. والثمن الباهظ الذي تفرضه هذه الألغام البرية بصفة مستمرة على المزارعين وعلى أطفالهم، وهم جيل المستقبل من المزارعين، يحرم البلد من الأفراد الذين

والعدوان الذي لا يزال يمزق الاقتصاد الأفغاني، لم تتخذ أية إجراءات لتنفيذ توصيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بمشروع إعادة التأهيل في هذا المجال.

إن تشريد السكان نتيجة للصراع المسلح وحشد اللاجئين المدنيين في المناطق الريفية يؤديان إلى صعوبات كثيرة وشاقة، بما فيها نقص المياه النقية، في أجزاء كثيرة من البلد. واستمرار الحرب في أفغانستان جعل الحالة تتفاقم في البلد. فضلا عن أعمال القتل والنزوح بالإكراه التي يمارسها الطالبان ضد جميع السكان الريفيين وشبه الريفيين في بعض المناطق، فقد تسبب ذلك في إحداث خلل فظيع في النظام الإيكولوجي وفي العمل الزراعي الموسمي الحالي.

والمنظمات والمؤسسات الهامة في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والبلدان المانحة تضطلع بدور حاسم في حماية البيئة في أفغانستان. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع المنظمات الأخرى، أن يواصل تعزيز إسهامه في البرامج التي تستهدف تحقيق التنمية المستدامة، وحماية البيئة، واستئصال شأفة الفقر.

وأود أن أقدم اقتراحا للأمم المتحدة في نهاية هذا البيان المقتضب. فالبلدان التي أصابها الحروب في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تعاني من طائفة من المصاعب الشديدة. فضلا عن الألغام البرية، تتشاطر هذه البلدان صعوبات اقتصادية - اجتماعية أخرى كثيرة نتيجة للصراعات المسلحة الطويلة الأجل. وقد آن الأوان لإجراء دراسة خاصة لكل هذه البلدان الأقل نمواً التي ابتلتها الحروب أيضاً، ولمشاكلها المتمثلة في إعادة التأهيل، والتعمير، وحماية البيئة.

وختاماً، أود أن أذكركم بأنه بالنسبة للمسلمين، الذين يشكلون خمس سكان العالم تقريباً، فإن احترام البيئة وحمايتها، وهي نعمة مباركة من نعم الله، وأمر يتعلق بالإيمان وفقاً للمواعظ القرآنية. وتوصي الأديان الأخرى بتعاليم مماثلة. ويمكننا أن نقول إن احترام البيئة واجب مقدس على جميع الأفراد في العالم.

الرئيس بالنيابة: أشكر رئيس وفد أفغانستان على بيانه.

إن المحافظة على كل أنماط الأحراج وتحقيق التنمية المستدامة فيها عاملان حاسمان في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم. وهناك مساحات صغيرة من الأحراج الجبلية في باكثيا وكونار في جنوب شرقي أفغانستان. وتزداد إزالة الأحراج في هاتين المنطقتين، بل أنها تزداد بسرعة تدعو إلى القلق في باكثيا.

وبينما تتخذ في باكستان المجاورة بعض التدابير ضد إزالة الأحراج في الغابات الجبلية، يجري، على العكس من ذلك، تشجيع القاطنين على جانبي الحدود على تعزيز التجارة في أخشاب الغابات المقطوعة في أفغانستان والمنقولة إلى باكستان. ولم ترد أية توصية في أي شكل كان لزمرة من الزعماء المحليين الجشعين للحد من قطع أشجار الأحراج الجبلية في أفغانستان ونقلها إلى المدن الباكستانية حيث تستخدم في بناء المساكن، ولم تراعى ذلك الحد. ومن المعروف تماماً في هذه المنطقة أن الموظفين الرسميين يتسترون على مهربي الأخشاب.

وأرجو أن نتذكر أنه قبل عام ١٩٧٩ كانت أفغانستان تتلقى مساعدة تقنية ألمانية للمحافظة على الأحراج الجبلية في منطقة باكثيا. وقد انقطعت هذه المساعدة، بل وكل المساعدات الغربية إلى أفغانستان، بعد الاحتلال.

وبالنسبة لتدهور البيئة، أرجو أن أقتبس من تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

"إن عدم توفر الموارد البديلة للطاقة، أو عدم القدرة على الحصول عليها في المناطق الريفية (مثل الفحم الحجري والوقود والنفط والكبروسين) تدفع الناس إلى الاعتماد بشدة على الحطب، لتلبية احتياجاتهم الأساسية من الطاقة. والاستغلال الزائد عن الحد لموارد الحطب يقود إلى إزالة الأحراج على نطاق واسع والتآكل الشديد للتربة وفقدان الأراضي الزراعية المنتجة".

وكما هو معروف تماماً للأمم المتحدة منذ أن غزا الجيش الأحمر بلدنا عام ١٩٧٩، فإن الحرب في أفغانستان أسفرت عن تدمير الهيكل الأساسي الريفي مثل نظام الري التقليدي. ومن المؤسف أنه نظراً للصراع المسلح الذي يفرضه مباشرة التدخل الأجنبي

وضياع فرص العمل وانخفاض الصادرات. ويصبح انعدام الأمان والفقر أمرا شائعا في البلدان التي تعتبر غنية.

كيف يمكن التوفيق بين حتميات الحماية البيئية والتنمية الاقتصادية؟ هناك جواب على هذه المعضلة. إن المدخلات الهائلة التي قدمها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية للتفكير بتكافل مشاكل البيئة والتنمية أدت في الواقع إلى تعرفه الحلول التقنية. وبالتالي فإن مقياس العمل الحاسم للتنمية المستدامة يكتسي طابعا سياسيا.

وإن التغلب على هذه العقبات يستدعي تعبئة جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع، وفي المقام الأول، تعبئة ممثليهم - أي أعضاء البرلمان. وأنهم، لفي واقع الأمر، هم الذين يمنحون الشرعية السياسية للتدابير الحكومية. وأنهم هم الذين يكتفون أن يحظى هذا العمل بالتأييد الشعبي، وأنهم هم الذين تقع عليهم مهمة التأكد من احترام الالتزامات التي تم التوصل إليها في ريو. وبما أنهم يتحملون المسؤولية الكبرى، فإن أجيال الحاضر والمستقبل، ستعزو إليهم، في معظم الأحوال، نجاحات وإخفاقات التنمية المستدامة.

ولكي يكون العمل البرلماني فعالا، فإنه لا بد للبرلمانات وأعضائها، أن يقتنعوا بضرورة إعطاء الأفضلية لمصالح المجتمع الطويلة الأجل والاعتراض على نموذج التنمية السائد. وهكذا فإن من الأساسي أن يكون عملهم مرتبطا بالمجتمع الدولي وأن تؤخذ في الاعتبار على النحو الواجب الشواغل التي تنطوي عليها مهمتهم.

وبالتالي، فإن الاتحاد البرلماني الدولي يرحب بتعزيز روابطه مع الأمم المتحدة، كما يدل على ذلك وجوده هنا اليوم. إنه يعبر عن رغبته بأن يكون بوسع البرلمانات وأعضائها في جميع أرجاء العالم العمل جنبا إلى جنب مع الهيئات الحكومية الأخرى للمساهمة في المناقشات الدولية كما هو شأنهم في المناقشات الوطنية.

واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأشدد على الأهمية القصوى لتجديد النشاط في الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. فبالضمان الدولي وحده

اصطحب السيد رافسان فرهدي، رئيس وفد أفغانستان من المنصة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة لسعادة الدكتور أحمد فتحي سرور، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي.

اصطحب السيد احمد فتحي سرور، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، إلى المنصة.

السيد سرور (الاتحاد البرلماني الدولي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن القرارات التي اتخذتها الحكومات في ريو هي في صلب شواغل المجتمع البرلماني في أنحاء العالم، وأحدث اليوم نيابة عن ذلك المجتمع. فخلال السنوات الخمس الماضية ناقش أعضاء البرلمان في أنحاء العالم نتائج تلك القرارات ودرسوا طريقة تنفيذها على أفضل نحو ممكن بينما ظلوا على اهتمامهم بشواغل السكان الذين يمثلونهم. فلهم دور هام يضطلعون به ومهمة شاقة يؤدونها. ودورهم هام، لأن مشاركتهم النشطة لا غنى عنها إذا ما أريد تحقيق أهداف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

وهنا أود أن أوجه أنظار الجمعية للتقييم العام للعمل البرلماني لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والذي أقره مؤخرا الاتحاد البرلماني الدولي وهو متوفر للجمعية في الإضافة الملحق بالوثيقة A/S-19/15. فمهمتهم مهمة عسيرة إذ أنه بسبب تدهور الحالة على المستوى العالمي، والأزمة الاقتصادية والبطالة في الشمال، وكافة أنواع الفقر والكوارث في الجنوب، يصبح من الصعب على نحو متزايد بالنسبة للحكومات والمواطنين الوفاء بالالتزامات التي تفرض بذل تضحيات جسيمة في المدى القصير والتي لن تؤدي إلى نتائج ملموسة إلا في المدى الطويل.

وليس سرا أن الاختيارات التكنولوجية تبدو أكثر شعبية في فترات النمو المستدام منها أثناء وقوع أزمة أو حالة انكماش. ومع ذلك، فإن هذا التفاقم بالذات للحالة يشكل مبررا لتنفيذ برنامج ريو. ونحن جميعا نعرف أن الأزمة الإيكولوجية لا تؤدي فقط إلى تدهور البيئة، بل هي نفسها تشكل عاملا في الهبوط الاقتصادي وزعزعة الاستقرار الاجتماعي. ويزداد أكثر فأكثر عدد البلدان التي تؤدي فيها شحة الطعام واستنزاف الموارد الطبيعية العامة إلى انخفاض الإنتاج،

اصطُحِب السيد والي نداو، الأمين العام المساعد لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى المنصة.

السيد نداو (مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لمن دواعي الشرف والاعتزاز أن أتمكن من المشاركة في هذا الاستعراض لتنفيذ نتائج أعظم مؤتمر تاريخي للأمم المتحدة. ألا وهو قمة الأرض.

فالوعد الذي أطلقه مؤتمر قمة الأرض ببناء مستقبل بشري مستدام لن يتحقق ما لم يتم التصدي للتحدي المتمثل في توفير المأوى والسكن وإدارة المستوطنات البشرية على نحو أفضل، وبخاصة فـي المراكز الحضرية والمدن الكبرى في العالم.

وهذه هي الصلة الهامة بين قمة الأرض ومؤتمر اسطنبول، قمة المدن، الذي انعقد قبل عام بالتحديد في اسطنبول. وكان هدف قمة اسطنبول يتمثل في زيادة الوعي العالمي بضرورة إدخال تحسين عاجل على الأحوال المعيشية لما يربو عن ١,٥ بليون نسمة في أنحاء العالم، يعيشون اليوم في مساكن غير لائقة أو أنهم مجرد مشردين. ومركز مؤتمر اسطنبول أيضا الاهتمام العالمي على أهمية الحاجة للاضطلاع بعمل فعال لمعالجة إدارة هذه المدن، وهذا الموثل الجديد للبشرية، وهذا الانفجار السكاني الذي يحدث في الدول صغيرها وكبيرها. وإذنا جميعا ندفع دونما تردد إلى القرن الحادي والعشرين الحضري. لقد حل حقا قرن المدن، وفي معظم الحالات لم نعد العدة لهذا القرن الجديد.

إن هذه التحديات - المأوى والسكن والحاجة إلى معالجة مشاكل التحضر - تضع أعباء ثقيلة للغاية وغير متناسبة على مئات الملايين من السكان الفقراء والمعوزين في الدول كبيرها وصغيرها أي على الناس الذين يعيشون، في معظم الأحوال ولكن ليس في كلها، في البلدان النامية من عالمنا، أناس يتجمعون في الأحياء الفقيرة الحضرية الكبيرة أو في الأكواخ الريفية؛ أناس يفتقرون ليس إلى العمل الآمن فحسب، بل إلى الاحتياجات الأساسية أيضا، مثل المياه النظيفة، وخدمات الصحة العامة، والتخلص من النفايات، ووسائل النقل الآمن، ولا يتوفر لهم حتى أقل قدر من المساحات الخضراء ليقولوا إنها تعود إليهم.

يمكننا بناء عالم أكثر أمنا وأكثر عدلا وحرية، لحاضرنا ولغدنا. ولكن دعونا ألا نخدع أنفسنا. فإن الفشل في احتضان قضية التضامن هو الذي يحول إلى حد كبير دون نجاح البرنامج الذي أرساه مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ومما يؤسف له - وأكرر ذلك بأسف - إن استمرار تردد بلدان الشمال في احترام التزاماتها للبلدان النامية بمنح موارد مالية إضافية، وزيادة معونة التنمية العامة بنسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي ناتجها القومي، ونقل التكنولوجيات الايكولوجية بموجب شروط مناسبة، يحد بدرجة كبيرة من قدرة هذه البلدان على الوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة.

ويجب أن يؤدي التضامن أيضا إلى إيجاد حل لمشكلات ديون البلدان النامية، وبخاصة لأفقر البلدان منها.

وبطبيعة الحال فإن المساهمة المالية وحدها لن تكون كافية. ويجب أن تسير يدا بيد مع سياسة عالمية تستهدف ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة في نفوس المواطنين وأنماط سلوكهم. وانطلاقا من هذه الروح، من الضروري إعادة تحديد الأولويات القائمة في إدارة وتخطيط الموارد المحدودة.

وفي الختام، أود، نيابة عن جميع أعضاء البرلمانات في العالم، أن أحث الحكومات ومؤسسات التعاون المتعددة الأطراف على تقديم تعهد رسمي باحترام جميع التزامات ريو، وأن تدلل على تصميمها على احترامها، وأن تعزز التدابير التي اضطلع بها حتى الآن، وأن تضع، تحقيقا لذلك، أهدافا محددة ذات أطر زمنية معينة.

الرئيس بالنيابة: أشكر سعادة الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس الاتحاد البرلماني الدولي على بيانه.

اصطُحِب السيد أحمد فتحي سرور، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، من المنصة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة للسيد والي نداو الأمين العام المساعد لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

ولهذا، فمن المعقول عندما يصل الأمر إلى حماية غلافنا الجوي؛ وعندما يصل الأمر إلى الحفاظ على المشاعات العالمية؛ وحماية موارد المياه العذبة لكوكبنا؛ وحماية المناطق الساحلية؛ واستهلاك الموارد الطبيعية وحفظها؛ وحماية الصحة البشرية؛ وتوليد الثروة؛ لا بد من التطرق إلى دور المراكز الحضرية، وهي المدن، ذلك الموئل البشري الجديد. ويجب أن يكون محور الاهتمام الدولي.

وعلى الرغم من تعريف المشاكل بأنها عالمية، فلا بد أن تكون هناك حلول محلية. ولهذا دعت الجمعية العامة في قرارها ١٨١/٥١ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية. وعندما دعت الجمعية إلى ذلك، أوصت، بل أكدت أن تولي هذه الدورة الاهتمام الكافي لقضية المستوطنات البشرية في إطار التنمية البشرية المستدامة على الصعيد العالمي.

وهذا التركيز على التنمية البشرية المستدامة وعلى قدرة الاهتمام المحلي وتسهيله هو النهج الذي نتبعه في الموئل. نحن الذين جرى تعييننا لإدارة مهمة تنفيذ فصول جدول أعمال القرن ٢١ التي تعالج المستوطنات البشرية. وترد هذه المهام في تقرير تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ الذي قدمته لجنة المستوطنات البشرية إلى هذه الدورة الاستثنائية.

وخلال السنوات الخمس التي مرت منذ عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني البيئة والتنمية، ظهرت في ميدان المستوطنات البشرية أربعة مجالات ذات أولوية. وأوصي الممثلين بها توصية شديدة. وتعلق كلها بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

أولاً، فلسفة "المأوى للجميع" التي يجب أن تكون الآن القوة الدافعة وراء عملية رسم السياسة في الدول كبيرها وصغيرها، سياسة تحسن البيئة المباشرة للأفراد، وتخفف من حدة الفقر، وتحقق العدالة الاجتماعية. فالفقر تتبدى مظاهره بصورة رئيسية في أوجه الإجحاف في الظروف المعيشية، وفي الفروق بين الأحياء، والصراع والتفكك الاجتماعي، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى صعوبات هائلة على الصعيد الوطني.

واليوم، في هذه الردهات، يتكلم معظمنا عن الكارثة المحدقة بنا وعن الدمار الإيكولوجي الوشيك الحدوث. ونتكلم عن الوفاة البطيئة والمؤلمة لكوكبنا ما لم تتخذ إجراءات عاجلة في كل مكان. إلا أنه يوجد هناك واقع آخر. وهو أنه بالنسبة لفقراء العالم، فإن هؤلاء الملايين المتجمعين في أكواخهم يبحثون عن عمل والعمل غير موجود، هذه المعاناة التي نصفها، والتي نتنبأ بها هنا اليوم، قد بدأت بالفعل. ولهذا، عندما رسمت خطة عمل اسطنبول العالمية، جدول أعمال الموئل، جرى التوصل إلى اتفاق بصعوبة وبجدال شديدين، ولكن بنجاح، ينص على وجوب إرساء الحق في الحصول على مسكن، وعلى أن يكون تحقيقه المطرد والكامل الشغل الشاغل لكل دولة.

لماذا المدن ولماذا المراكز الحضرية؟ لأن أغلبية سكان كوكبنا سيعيشون في مدن العالم الحالية. وإضفاء صبغة التحضر هذه على عالمنا يشجعه نمو لم يسبق له مثيل في البلدان النامية. كما أن هذا التحضر يتزامن مع تدهور الريف في معظم أجزاء العالم. ففي غضون ٣٠ عاماً فقط من الآن سيزيد سكان الحضر إلى درجة لم يسبق لها مثيل في تاريخنا البشري.

ولكن لم لا تزال هذه المدن أكثر أهمية في دعم مستقبلنا البشري؟ أولاً، من الناحية الإيجابية، فإن المدن اليوم مراكز ازدهار الإبداع البشري، والاكتشافات، والفنون، والعلم، والتفاعل الثقافي. ولكن من المهم أيضاً ألا ننسى أن معظم أغذية العالم تستهلك اليوم في المدن، وأن معظم منسوجات العالم تستعمل فيها، وأن معظم موارد العالم من المعادن والمياه وغيرها، تستهلك فيها، وأن معظم التلوث يتولد فيها، وأن معظم النفايات تنتج فيها.

ولكن هذه المدن أيضاً يحدث أكبر قدر من الاختلال الاجتماعي مثل: الكوارث والنكبات ذات الطابع الاجتماعي مثل المخدرات والعنف، ويصل فيها خطر نشوب صراع سياسي أوجه، كما أنه من المهم أن ندرك أن الثروة الوطنية والاقتصادات الوطنية تتركز فيها، ويجري فيها تجسيد العولمة والاقتصاد الذي يكتسي طابعاً عالمياً. وفي الحقيقة أنه في هذه المراكز الحضرية من عالمنا قد نكسب أو نخسر معركة الاستدامة.

المستوطنات البشرية باعتبارها جزءاً من عملية اسطنبول.

وعلياً أن نسأل أنفسنا سؤالين أساسيين: ما هي الاستراتيجيات التي ينبغي لنا الأخذ بها الآن لكي نتابع هذه المستوطنات البشرية التي تشكل بعداً من أبعاد التنمية المستدامة؟ وما هي المفاهيم التي تبث النشاط في أعمالنا؟

أولاً، لقد ثبتت جدوى قبول مبدأ التمكين في الشراكة، أي العمل من خلال الشبكات وتبادل أفضل الممارسات. وثانياً، من المهم أن القيام بعمل دولي وظهور روح التعاون الدولي، وتوفير موارد جديدة وإضافية لدعم العمل على الصعيد العالمي. هذه هي الالتزامات الرئيسية التي يجري من خلالها الاضطلاع بالعمل.

وفي حزيران/يونيه ١٩٩٦ في اسطنبول، أكد المجتمع العالمي من جديد في جدول أعمال الموئل التزامه بجدول أعمال القرن ٢١. وبعد سنة واحدة دفعت لجنتنا للمستوطنات البشرية هذه الحدود دفعة أخرى، فأوجدت لنفسها دوراً معيارياً في تنفيذ جدول الأعمال، ودعت إلى إنعاش وتقوية مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

وأخيراً، فإننا لا نبالغ إذا ذكرنا هنا أن مهمتنا - مهمتكم ومهمتنا في الأمم المتحدة - في السعي إلى الصمود أمام تحدي التنمية المستدامة لن تكتمل إلا عندما نجيب على سؤالين أساسيين جداً، ألا وهما: كيف ستعيش البشرية في القرن الحادي والعشرين؟ وأين ستقطن البشرية في القرن الحادي والعشرين؟ وهذه الأسئلة حاسمة لأن الجمع بين المستوطنات البشرية الفقيرة والفقير سيحطم أمماً. وقد بدأ ذلك في الحدوث بالفعل في أجزاء كثيرة من العالم النامي.

كما تبيننا من الشهادة التي قدمت من على هذه المنصة، وخاصة من جانب البلدان التي خربتها الحروب والصراعات المدنية، غالباً ما تتصل الأسباب الأساسية بعدم صلاحية المستوطنات البشرية - التكاليف على المستوطنات البشرية والتكاليف على الأراضي والتكاليف على المياه والتكاليف على القرية والتكاليف على المدينة.

وثانياً، تحسين الهيكل الأساسي والخدمات المتصلة بالبيئة، وهذا يجب أن يكون القوة الدافعة أيضاً وراء تخطيطنا. فينبغي لنا أن نعزز الهيكل الأساسي للبيئة، وعلياً أن نوفر الخدمات وأن نخفض التلوث.

وثالثاً، من الموصى به أن نكرس كلنا مزيداً من الاهتمام لإدارة المدن إدارة أفضل، سواء كانت مدناً كبيرة أو متوسطة الحجم، وأن نعزز القدرات المحلية لإدارتها من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ورابعاً، ينبغي لنا أن نضع استراتيجية تراعي الجنسين، وأن نرسم خططا تأخذ في الاعتبار الشاغل المتمثل في مشاركة نصف سكاننا، أي النساء، في تشجيع توافق الآراء بشأن الأولويات، وفي التأكد من أننا، رجالاً ونساءً، نجمع مواردنا الفكرية وغيرها لكي نحقق معاً أهدافنا المشتركة.

ولكن، إلى أي مدى وصلنا؟ اليوم، بعد مرور خمس سنوات على عقد مؤتمر ريو، وبعد مرور سنة على اسطنبول، يسعدني أن أبلغكم بأن استراتيجيات المأوى قد وضعت من جديد في ٨٠ بلداً. وقد وضعت هذه الاستراتيجيات على أساس مبادئ يمكن الأخذ بها، ونشعر بالرضا عن السرعة التي يجري بها تنفيذ مراحلها المختلفة. وهناك تحسن هائل في الإدارة الحضرية، التي أصبحت حكومات كثيرة توليها الأولوية. كما أنها أصبحت تحظى بالأولوية على صعيد الإجراءات الدولية، بما فيها المؤسسات الدولية للإقراض.

إن إدخال المجتمعات المحلية والمجتمع المدني، في شراكة لتحسين الخدمات والهيكل الأساسية أمر في غاية الأهمية لأننا بلغنا اليوم مرحلة في رحلتنا البشرية بحيث لم يعد بوسع الحكومات وحدها أن تكون لديها الرؤية الثاقبة والموارد التي تمكنها من التغلب على كل التحديات التي نواجهها من أجل التنمية البشرية.

ويسعدنا أن نبليغ هذه الجمعية أن خطط العمل المحلية من أجل تحقيق التنمية المستدامة قد زادت منذ عقد مؤتمر ريو. وقد جرى حتى الآن وضع ٨٠٠ ١ جدول أعمال محلي للقرن ٢١ ويجري تنفيذها، كما رسم ١٣٠ بلداً خططا وطنية للعمل من أجل تنمية

بلغت ٣,٥ في المائة من الغابات الاستوائية للعالم. والأنظمة الإيكولوجية التي تعتبر هامة جدا بالنسبة لأداء أنظمة المحافظة على الحياة على الأرض لا تزال تتقوض، وتدهور الأراضي يهدد الأمن الغذائي وموارد الرزق وخاصة في أفريقيا.

وثمة معلومة إحصائية مقلقة أخرى تؤكد على الركود بل تدني الدعم المالي الذي توجهه الحكومات للتنمية المستدامة. وقد بلغت مساعدة التنمية الرسمية كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي للبلاد المانحة إلى ٠,٢٧ في المائة - وهي أدنى نقطة بلغت في غضون نصف قرن.

وعلى الجانب الإيجابي، زاد الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية بمعدل أكثر من ثلاثة أمثال منذ عام ١٩٩٢، وفي عام ١٩٩٦ بلغ ٢٨٥ بليون دولار. بيد أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس ترياقا للتنمية المستدامة، إذ أن ٧٣ في المائة من هذا الاستثمار يوجه إلى ١٢ بلدا فقط، والاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن كبيرا في القطاعات البيئية والاجتماعية. وقد أصبح المجتمع المدني قوة هامة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وفي زيادة الوعي الجماهيري بالتنمية العالمية وخاصة على الصعيد المحلي.

ظهر إلى الوجود أيضا مرفق البيئة العالمي المعاد هيكلته. ففي ريو دعت الحكومات إلى إعادة هيكلة المرفق. وفي آذار/مارس ١٩٩٤، تم التوصل إلى اتفاق يستجيب استجابة كاملة إلى أحكام جدول أعمال القرن ٢١. والمرفق المعاد هيكلته يضمن العالمية في عضويته والمرونة في عملياته والشفافية والديمقراطية في إدارته والقدرة على التنبؤ في تمويله وكذلك إمكانية الوصول وعدم المشروطة.

كذلك فإن المرفق بعد إعادة تشكيله قد أعيد تغذيته بتمويل استئماني مقداره ٢ بليون دولار. ومن الواضح أن المرفق يمثل أول وأهم التزام مالي ناشئ عن مؤتمر ريو. وفي غضون السنوات الثلاث التي انقضت منذ إعادة هيكلته يعمل المرفق عن طريق وكالاته التنفيذية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي - في أكثر من ١١٠ بلدا وتشارك فيه ١٦١ دولة. ويقوم على أساس مؤقت بتشغيل الآلية المالية لاتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ.

هذه قضايا هامة جدا لأنها إذا لم تحل فلن يتسنى لنا أن نفي ببغيتنا من أجل التنمية المستدامة التي أصبحت - وهذا أمر لا بد من إدراكه - أجدى فلسفة لنزع السلاح بالنسبة للمجتمع الدولي. إن التنمية البشرية المستدامة عن طريق المستوطنات البشرية هي، في جملة أمور، الاسم الجديد للسلام والأمن في العالم وينبغي انتهاجها بكل قوة ويقظة.

الرئيس بالنيابة: أشكر الأمين العام المساعد لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

اصطحب السيد والي نداو، الأمين العام المساعد لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، من المنصة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة للسيد محمد العشري، كبير الموظفين التنفيذيين ورئيس مرفق البيئة العالمي.

اصطحب السيد محمد العشري، كبير الموظفين التنفيذيين ورئيس مرفق البيئة العالمي، إلى المنصة.

السيد العشري (مرفق البيئة العالمي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لمن دواعي الشرف الكبير أن أشارك في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لاستعراض - وتجديد - التزامنا الجماعي بالتنمية المستدامة. وقد تم الإعراب في هذا الأسبوع عن تعليقات ووجهات نظر متنوعة بنّاءة. لكن هناك شيء واحد نتفق عليه جميعا ألا وهو أن التقرير عن أعمالنا باعتبارنا القيمين على موارد الأرض ليس براقا. لكنني ما زلت أشعر بالتفاؤل. وبإمكاننا إذا ما عملنا سويا أن نضيء بالوعود التي قطعناها على أنفسنا في ريو ونمهد الطريق نحو التنمية المستدامة.

ما زالت روح ريو قوية، لكنها لم تسلم من التحدي. لقد كنا منتجين على الهامش لكننا لم نكن حاسمين في الصميم - في الحكومات والمؤسسات الدولية والمجالس التشريعية.

وفي كثير جدا من الأحيان اخترنا أن نسير بالأمور كالعادة ونتأخّر ذلك تراوحت من الزيادات المطردة في غازات الدفيئة إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وفي هذه السنوات الخمس وحدها أضيف ٤٥٠ مليون نسمة إلى سكان العالم، وزادت انبعاثات الكربون بنسبة ٤ في المائة وبتددت مساحة أخرى

زمنية معقولة لتقليل غازات الدفيئة وانهاج التنمية المستدامة للطاقة.

وهناك توافق آراء واضح على أننا نقوم بتغيير مناخنا بطريقة لم يسبق لها مثيل وذلك عن طريق انبعاثات الكربون التي نقذف بها في المناخ. صحيح أن هناك بعض أوجه عدم اليقين العلمي بالنسبة لدرجة وتوزيع التأثيرات الإقليمية. بيد أن وقت العمل بشأن مسألة تغير المناخ ليس عند إزالة جميع أوجه عدم اليقين وإثبات الروابط على وجه اليقين بل ينبغي أن نعمل في الوقت الذي لا يمكننا فيه أن نستبعد الاحتمال. هذا هو بالضبط النهج الذي اتبعناه في المجتمع الدولي في الماضي في معالجة المشاكل البيئية ذات الأولوية مثل تلوث الهواء والأمطار الحمضية والمواد الكيميائية السمية وحظر المبيدات المسببة للسرطان مثل مادة د. د. ت.

كذلك ينبغي ألا نخلط المسؤوليات. فأكبر مسؤولية تقع على المتسببين في أكبر الانبعاثات. بيد أن الحلول لهذه المشاكل العالمية الكبرى ينبغي أن تكون واسعة النطاق وفعالة من حيث التكاليف وتقوم على التعاون بين جميع الأمم دون تقويض حق العالم النامي في تنميته المستدامة. وفي هذا الصدد فإن الحوافز لتسهيل النقل الواسع النطاق للتكنولوجيات المحققة لكفاءة الطاقة وتكنولوجيات الطاقة المتجددة يمكن أن تقطع شوطا طويلا صوب تحقيق الأهداف التنموية والبيئية. والمرفق يقف على أهمية الاستعداد لمساعدة المجتمع الدولي في هذا المسعى.

ومرفق البيئة العالمية يساعد بالفعل، بطريقة متواضعة، البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية على اتخاذ الخطوات الأولى نحو معالجة هذه المشكلة. وفي فترة وجيزة وبتمويل محدود نحن نقوم بزيادة الانتاج العالمي من الطاقة الكهربائية الضوئية بأكثر من خمسة أضعاف. ونقوم بالتعاون مع البنك الدولي وشركاء آخرين باستكشاف معالم برنامج واسع النطاق عن الطاقة المتجددة. ولكن بالرغم من ذلك ليس بإمكاننا أن نؤثر جميعا على تغير المناخ العالمي ما لم تقم البلدان الصناعية والبلدان المصنعة بما يجب عليها القيام به لتخفيض انبعاثاتها. ولا يزال هناك وقت للتوصل إلى اتفاق عادل وفعال وفي كيوتو إذا ما حشدنا الإرادة السياسية وعقدنا العزم على

والمرفق هو في المقام الأول أداة تمويل تحفز وتعبئ موارد القطاع الخاص وتلتمس فرص التمويل المشترك مع المؤسسات الإنمائية الأخرى الثنائية والمتعددة الأطراف. وقد أذن المرفق حتى الآن بأكثر من ١,٦ بليون دولار في شكل منح للبلدان المتلقية في حين تقدم أكثر من ٤ بلايين دولار من مصادر أخرى.

وإن سجلنا في الفترة القصيرة منذ مؤتمر ريو سجل قوي. بيد أنني أتسم أيضا بالواقعية إذ أعترف بأن هناك الكثير جدا الذي ينبغي عمله، ليس فحسب في مجال معالجة القضايا البيئية العالمية بل أيضا في مجال زيادة فاعلية عملياتنا واستجابتنا وفي نشر الدروس والخبرات المستفادة.

وهذه السنة تعتبر سنة مهمة جدا بالنسبة للمرفق. إذ من الضروري جدا إعادة التغذية الناجحة للمرفق حتى يستمر في كونه الآلية الرئيسية للبيئة العالمية حتى يساعد البلدان النامية في الوفاء بالتزاماتها بمقتضى اتفاقيتي تغير المناخ والتنوع البيولوجي وفي نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا وخاصة الطاقة المتجددة، وفي تعزيز الشراكات من أجل استدامة العالمية. وقد أنعشت صدري بيانات التأييد القوية التي تم الإدلاء بها هذا الأسبوع.

اليوم لدينا الفرصة - بل في الواقع المسؤولية - ليس فحسب لاستعراض وتقييم الدروس المستفادة بل أيضا للقيام بإلحاح متجدد بالأعمال المطلوبة لوضع أنماط حياتنا وأنماط استهلاكنا ونمو سكاننا ومستوطناتنا البشرية على طريق مستدام.

ففي هذا الأسبوع أبرز المتكلمون عددا من الأولويات، بما في ذلك المياه العذبة والمحيطات والمدن الضخمة والغابات والتصحر. وهذه كلها مجالات هامة جدا بالنسبة للعمل الوطني والدولي المتضافر. لكنني اليوم أود أن أخص بالكلام أولوية هامة واحدة بكل أثارها العميقة والمحيطية - ليس فحسب بالنسبة لمجالات الاهتمام التي سبقت أن أشرت إليها بل أيضا بالنسبة لصحة الناس ومعاشهم ورفاههم الاقتصادي في كل مكان. هذه الأولوية ستضع على المحك في الأشهر القلائل القادمة إرادتنا السياسية وعزمنا على التحرك من الكلام إلى العمل. إنني أتكلم عن مسألة تغير المناخ وعن الحاجة إلى أهداف فعالة وملزمة، في حدود أطر

بالهلع لأننا نقترّب بسرعة أكبر من حافة كارثة بيئية. كما أننا نشعر بخيبة أمل عميقة لأنه يبدو أن روح ريو قد تلاشت إلى حد ما. فقد تدنت المعونة. والموارد المالية ما زالت تُستحلب إلى خارج البلدان النامية من خلال خدمة الديون وتدني معدلات التبادل التجاري. ففي نهاية الثمانينات على سبيل المثال، كانت بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء تفقد ١٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي بسبب تدني معدلات التبادل التجاري لديها. وعموماً، هناك اليوم ما بين ٣٠٠ إلى ٥٠٠ بليون دولار تتدفق من الجنوب إلى الشمال كل سنة، الأمر الذي يخلق فراغاً مالياً ضخماً لا يمكن لحجم المعونة الصغير أن يعوّض عنه بالكامل.

وبدلاً من نقل التكنولوجيا الذي وُعد به في ريو، فإن اتفاق حقوق الملكية الفكرية الجديد في منظمة التجارة العالمية خلق حواجز جديدة أمام دول الجنوب حالت دون الحصول على التكنولوجيا السليمة بيئياً. وأدى هذا الاتفاق أيضاً إلى التسارع في ما نسميه نحن هنا في أوساط المنظمات غير الحكومية بالقرصنة البيولوجية، حيث أن الموارد الجينية ومعرفة المجتمعات المحلية تختطف وتحوّل إلى براءات اختراع ومنتجات ببراءات اختراع تشكل مصادر أرباح هائلة للشركات الكبرى. والضحايا الرئيسيون هم المجتمعات الفقيرة والناس العاديون الذين يتحملون آثار تدمير بيئتهم ومهانات الفقر.

ومع ذلك فإننا اليوم نقف ونحيي المئات والآلاف من قادة المجتمعات المحلية وملايين الناس العاديين في أنحاء العالم، الذين ظلوا خلال السنوات الخمس الماضية يبعثون في أنفسنا الأمل بأن شيئاً ما يُعمل لإنقاذ الأرض.

إننا نحيي السكان الأصليين الذين يستميتون في حماية ما تبقى من الغابات المطيرة العالمية وغيرها من النظم الإيكولوجية.

ونحيي المجتمعات المحلية والنشطاء البيئيين في الشمال والجنوب الذين يكافحون لإنقاذ ما تبقى من غاباتهم القديمة النمو والذين يكافحون بشجاعة إلقاء النفايات السامة والصناعات الخطيرة الواقعة في مناطقهم.

اتخاذ الخطوات الضرورية الآن. وينبغي ألا نقامر بعد الآن بمستقبل أطفالنا وأحفادنا.

ويستهل جدول أعمال القرن ٢١ بهذه الملاحظة:

"إن دمج شواغل البيئة والتنمية وإيلاء المزيد من الاهتمام لها من شأنه أن يفضي إلى تلبية الحاجات الأساسية وتحسين الظروف المعيشية للجميع والتوصل إلى نظم إيكولوجية سليمة الحماية والإدارة وإلى مستقبل أكثر أمناً وأشد رخاءاً. ولا تستطيع دولة وحدها أن تحقق هذا ولكننا نستطيع أن نحققه معاً في إطار مشاركة عالمية في سبيل التنمية المستدامة". (A/CONF.151/26) (المجلد الأول)، المرفق الثاني، الفقرة ١ - ١)

لقد تشرف مرفق البيئة العالمية بالمساعدة في تنفيذ نصيبه من هذه الشراكة نيابة عن سكان العالم. وسنستمر في هذا العمل لمصلحة التنمية المستدامة والأجيال القادمة.

الرئيس بالنيابة: أشكر السيد محمد العشري، كبير الموظفين التنفيذيين ورئيس مرفق البيئة العالمية، على بيانه.

اصطحب السيد محمد العشري، كبير الموظفين التنفيذيين ورئيس مرفق البيئة العالمية، من المنصة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة للسيد مارتن خور مدير شبكة العالم الثالث، ويتكلم نيابة عن المجموعة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية.

اصطحب السيد مارتن خور، مدير شبكة العالم الثالث، إلى المنصة.

السيد خور (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن مجتمع المنظمات غير الحكومية، أود أن أشكر رئيس وأعضاء الجمعية العامة على إتاحة هذه الفرصة لنا والشرف بمخاطبة الجمعية، وللمشاركة في الأفرقة العاملة المنبثقة عن هذه الدورة الاستثنائية الهامة جداً.

قبل خمسة أعوام كانت قمة الأرض مصدر أمل لعلاقة شراكة جديدة عالمية. واليوم يشعر سكان العالم

وأحيانا يدفعون الثمن حتى بأرواحهم. وهم الذين يلهموننا الإيمان بأنه لا يزال هناك أمل في تحقيق التنمية المستدامة.

وإننا نحیی أيضا العديد من المنظمات غير الحكومية العاملة في ميادين التنمية والبيئة، والصحفيين البيئيين، وموظفي الخدمة العامة في السلطات المحلية، والمخططين على المستوى الوطني، والقادة السياسيين العزیزین القليلين، والدبلوماسيين على الصعيد الدولي الذين بطريقتهم الخاصة عبروا عن رأيهم بجرأة لصالح التنمية المستدامة. ومن بينهم عديدون حاضرون في هذه القاعة وفي مناطق أخرى من هذا المبنى، الذين يمشون ضد سياسة الأمر الواقع ويشقون طريقهم إلى الأمم.

إننا مدينون للجماهير بأن نؤدي دورنا في العمل على تغيير الطرق والأنماط القديمة وغير المستدامة للإنتاج، والتكنولوجيا، والاستهلاك، وأساليب الحياة.

إن ملايين المعارك التي تشن على الصعيد المحلي ترتبط جميعها بالقدرة المتنامية للعلومة. والعلومة السائدة اليوم غير منصفة، وهي بلا شك تعمل على إفادة عدد قليل من الناس ولكنها تهمل الكثير أيضا. وهي تركز على نفس نمطي الاستهلاك والإنتاج اللذين أعلنّا بالفعل عن عدم استدامتهما. وهي تمثل القدرة المتنامية لقطاع الأعمال الكبير الذي يزيد من احتكاره للاقتصاد.

وتعمل العولمة في السنوات الخمس بعد ريو، على تقويض جدول أعمال التنمية المستدامة. وأصبحت التجارة وضرورة التنافس أمرين في قمة الأولويات في بلدان عديدة، وأخذت منزلة البيئة تتدنّى. ويبدو بصفة خاصة أن اتفاقات منظمة التجارة العالمية لعام ١٩٩٤ تخطت اتفاقات ريو لعام ١٩٩٢ الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وتعمل منظمة التجارة العالمية الآن على إضفاء الطابع المؤسسي على العولمة.

وتشعر المنظمات غير الحكومية أيضا بالقلق إزاء استمرار تقويض دور الأمم المتحدة وانتقل ذلك إلى مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، الأمر الذي يمثل نموذجا مختلفا للتعاون الدولي. لذلك نطلب

ونحیی المجتمعات في كل منطقة من العالم التي اضطرت إلى أن تدافع بجسارة عن أراضيها، وديارها ومواردها من تعدي المصالح التجارية ومن المشاريع الكبرى ذات البلايين من الدولارات والتي يتضح أحيانا أنها ليست مفيدة اقتصاديا أو أنها مدمرة إيكولوجيا، والتي خلقت ملايين اللاجئين البيئيين.

ونحیی آلاف المزارعين في أرجاء المعمورة الذين عانوا من الآثار الضارة للزراعة القائمة على أساس كيميائي، والذين تحولوا إلى الزراعة العضوية من تلقاء أنفسهم، والذين يعيدون بناء تربتهم وأرضهم على الرغم من عدم وجود دعم من جانب المؤسسة الزراعية.

ونحیی حركات المستهلكين التي تكافح ضد المنتجات غير الصحية وأنماط الاستهلاك غير المستدامة، والتي تقود حملات من أجل الرضاعة الطبيعية بدلا من أغذية الأطفال، والتي تدق ناقوس الخطر بشأن المبيدات الخطرة والعقاقير الصيدلانية التي تُطرح على العالم الثالث، والتي أخذت صناعة التبغ إلى المحكمة وأجبرتها، على الأقل في الولايات المتحدة، على الاعتراف بمسؤوليتها القانونية، لتدفع بلايين الدولارات في التعويضات، ولتقبل السماح للحكومة بتنظيم سلوكها.

ونحیی قادة الحملات والعلماء الذين يكشفون عن الجانب المظلم للهندسة الوراثية، والذين يشنون حملة ضد إصدار براءات الاختراع للحياة والمماثلة الوراثية لخلق الطبيعة.

ونحیی النساء اللائي في طليعة كفاح المجتمعات من أجل البقاء، وهن يحتضن الأشجار للحيلولة دون قطعها، ويقفن في وجه الجرافات، ويكافحن ضد الصناعات السامة والنفايات السامة لحماية أطفالهن من التسمم.

هؤلاء الناس الشجعان، العاديون، والذين هم في أغلب الأحيان أفقر الناس وأكثرهم تواضعا في مجتمعاتنا، هم الممارسون حقا والأبطال الحقيقيون للتنمية المستدامة التي يتكلم بقيتنا عادة عنها. وهم الخطوط الأمامية للمعركة من أجل الدفاع عن حقوقهم، وليس لإنقاذ عالمهم فحسب، ولكن عالمنا جميعا، نيابة عنا، ويواجهون دائما الصعاب ويدافعون ببسالة،

من أجل حقوق البشر، ومن أجل البيئة المحلية والعالمية، ومن أجل مستقبل هذه الأرض.

الرئيس بالنيابة: أشكر مدير شبكة العالم الثالث على بيانه.

اصطحب السيد مارتن خور، مدير شبكة العالم الثالث، من المنصة.

الرئيس بالنيابة: المتكلم التالي على القائمة هو السيد ديفيد كير من الغرفة التجارية الدولية الذي سيتكلم نيابة عن المجموعة الرئيسية للأعمال التجارية والصناعة.

اصطحب السيد ديفيد كير من الغرفة التجارية الدولية إلى المنصة.

السيد كير (الغرفة التجارية الدولية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الأعضاء على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

إن مؤتمر قمة ريو لعام ١٩٩٢ كان بمثابة تحد وفرصة لقطاع الأعمال التجارية، إنه تحد لتكييف ممارساته مع التنمية المستدامة، وفرصة لتصدر البحث عن أجوبة. وبعد خمس سنوات، أي في عام ١٩٩٧، نعتقد أنه هناك قصة يستطير سردها.

إن الشركات الأعضاء في مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة تأخذ دورا طليعيا في تحديد المسائل التي يتعين معالجتها، والعمل معا لإيجاد الأجوبة ومباشرة التنفيذ. ولقد تحقق الشيء الكثير. وبدأ العمل بما هو أكثر من ذلك. ولا يزال أمامنا عمل كثير للقيام به. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة، عن طريق شركة واحدة أو قطاع أعمال واحد أو بلد بمفرده. فلا بد للجهود أن يكون جهدا تعاونيا وجماعيا يعنى بالتعلم عن طريق التجربة والخطأ.

إن الحكومات تنسحب على الوجه الصحيح من مجالات حيث يمكن للآخرين، من قبيل المجتمعات الأهلية وقطاع الأعمال، القيام بالمهام المطلوبة بصورة أفضل. وقطاع الأعمال آخذ، عن طريق التجارة الحرة، في نشر التكنولوجيات والمهارات

إلى الزعماء السياسيين أن يتحكموا بالعولمة وأن يوجهوها نحو الاستدامة.

إن ما يحتاج إليه الأمر على نحو عاجل في السنوات الخمس المقبلة، هو اتخاذ الإجراءات العشرة الأخرى التالية. أولا، يجب أن نجعل القطاع الخاص أكثر مساهمة. وثانيا، يجب أن نجعل النظامين العالميين التجاري والمالي أكثر شفافية ومساهمة أمام العامة وإزاء أهداف التنمية المستدامة. وثالثا، يجب أن نعزز تعزيزا كبيرا موارد الأمم المتحدة ودورها بطرق تتيح لها أن تكون ودية لولايتها المتمثلة في خدمة الشعوب. ورابعا، يجب أن نتيح عددا أكبر من الفرص أمام المنظمات غير الحكومية للمشاركة في الأمم المتحدة وفي صنع القرار وفي التشاور على الصعيد الوطني. وخامسا، يجب أن ندمج الاهتمامات الاجتماعية والانصافية والبيئية في السياسة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي على الصعيدين الوطني والدولي. وسادسا، يجب أن نقيم تقييما دقيقا التكنولوجيات الجديدة وما يترتب عليها من آثار إيكولوجية وآثار على السلامة وآثار اجتماعية. وسابعا، يجب أن نُسرع في إبرام معاهدات فعالة لمنع تصدير ما يشكل خطرا من الكيمائيات والمواد الأخرى. وثامنا، يجب أن نعطي أولوية عليا لضرورة حماية مستجمعات المياه ومناطق التلال بغية منع تزايد فقدان الغابات وبغية تأمين إمدادات المياه للمستقبل. وتاسعا، يجب أن نأخذ بجدية أكبر مهمة التخلي تدريجيا عن الزراعة غير المستدامة وتعزيز الزراعة المستدامة تعزيزا قويا. وعاشرا، يجب إجراء حوار جديد بين الشمال والجنوب وإصلاحات في العلاقات الاقتصادية الدولية، بدءا باجتماع الثمانية والتزامات ريو التكنولوجية، ولكن الانتقال أيضا إلى تخفيف عبء الديون، وإيجاد معدلات أفضل للتبادل التجاري والتمويل للبلدان النامية.

ونحن، أي المنظمات غير الحكومية، ندرك أن تحقيق هذه المهام صعب جدا، وأنه لا يمكن تحقيقها إلا إذا شارك المواطنون أنفسهم فيها بنشاط وعملوا من أجلها. وفي السنوات الخمس المقبلة، يتوقع من المنظمات غير الحكومية أن تمارس الضغط على رسمي سياستنا، وسياسيينا ودبلوماسيينا للوفاء بالتزاماتهم بالاستدامة. بيد أن المنظمات غير الحكومية، وفئات المواطنين والحركات الاجتماعية ستكشف أيضا ممارستها الضغط على أنفسها للكفاح

كبيرة لتنظيف التلوث. وإن أفضل الناس وأشدّهم ذكاء أكثر رغبة في العمل في شركات مسؤولة بيئياً. ويقوم عامة الناس باستعمال قوتهم الشرائية لتشجيع قطاع الأعمال على الوفاء بالمسؤوليات البيئية والاجتماعية الملقاة على عاتقه. وتعمل مجموعات بيئية وتجارية على العمل معاً بصورة متزايدة من أجل إيجاد الحلول. وهذه الاتجاهات مجتمعة تحمل قطاع الأعمال على إيلاء اهتمام لجدول أعمال التنمية المستدامة.

والخطوة التالية للمضي قدماً في الإجابة عن السؤال التالي هي: كيف يمكن لقطاع الأعمال أن يسير على هذه الطريق الإيجابية بصورة أسرع؟ ثمة نهج هام يتمثل في استمرار تحسين خطوط الاتصال فيما بين قطاع الأعمال والحكومات والمنظمات غير الحكومية. وثمة نهج آخر يتمثل في تقديم الحكومات للمساعدة. فالمطلوب من الحكومات أن تهيئ الظروف التي تتيح وضع وتحقيق أهداف متسقة وواقعية - أهداف تقوم على قواعد علمية سليمة والتقدير السليم للمخاطر، وتعمل على موازنة الأهداف الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية.

والشروط اللازمة لكي تدلي التجارة بدلو أكبر في التنمية المستدامة تتضمن ما يلي: أسواق أكثر حرية وأكثر انفتاحاً - فالتجارة هي قوام حياة جميع الاقتصادات والأسواق المفتوحة المزدهرة هي القوة القوية لخلق فرص متكافئة للناس؛ وقواعد تجارية مستقرة ويمكن التنبؤ بها تساعد على ضمان الظروف المؤاتية لتنافس أكثر حرية وإنصافاً في الأسواق العالمية؛ ومعايير دولية للجودة والأداء البيئي من أجل تفادي خلق حواجز أمام التجارة؛ ووضع أهداف واقعية تدرك واقع الأحوال التي تعمل في ظلها التجارة؛ وأطر عمل دولية لوضع الأهداف ووضع حلول أكثر فاعلية، وسياسات لتشجيع النشر السريع للتكنولوجيا للتغلب على مشاكل اجتماعية وبيئية عديدة؛ وأدوات اقتصادية تحفظ وتشجع الأعمال التي تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ واتفاقات طوعية للتغلب على سياسات التحكم والسيطرة غير المرنة والمكلفة.

خلال السنوات الخمس منذ مؤتمر ريو، حققت التجارة تقدماً كبيراً. ومع ذلك ما زلنا بعيدين جداً عن تحقيق التنمية المستدامة وسيحتاج تحقيق المزيد من

والعمليات المطلوبة لتحقيق التنمية، ولتحقيق المزيد من التنمية المستدامة بوجود الأطر العالمية الصحيحة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الأحداث الإيجابية، يوجد ميل فيما بين الحكومات، والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام إلى الطلب على قطاع الأعمال أن يفعل كل شيء: أن يوفر الثروة والوظائف، ويقوم بتنظيف البيئة، وإيصال التنمية، وإرضاء جميع المعنيين بالأمور، ومكافحة الفساد، والتعليم، وتوفير الرعاية الصحية والعمل بصورة عامة على استقرار المجتمع وتحسينه.

والواضح أن قطاع الأعمال لا يسعه أن يفعل جميع هذه الأشياء. ومع ذلك، يمكن لقطاع الأعمال أن يسهم في إيجاد الحلول. ويتمثل المطلوب الوحيد في تمكين قطاع الأعمال من جني الأرباح. وثمة شيء واحد مؤكد هو أن قطاع الأعمال الذي لا يجني الأرباح على مر الزمن يبطل وجوده ولا يسعه أن يسهم في أية مسألة. ومن هذه الناحية، فإن التنافس في الأسواق يجب أن يكون الشاغل الأول لأي قطاع أعمال.

لهذا السبب بالضبط تبدي قطاعات الأعمال ذات الرؤية البعيدة اهتماماً بالتنمية المستدامة. وهناك عدة اتجاهات تدل على أن قطاع الأعمال يولي حالياً وسيولي اهتماماً متزايداً بجدول أعمال التنمية المستدامة ليظل قادراً على التنافس. وما من نهج بمفرده يكون مقنعاً تماماً. ومع ذلك، فإن هذه الاتجاهات إذا ما أخذت مجتمعة فإنها تفرض نفسها على أي مدير تنفيذي مهتم.

وتتضمن الاتجاهات أنظمة بيئية وأخذ إنفاذاً يتسم بمزيد من الصرامة - ويواجه المدراء التنفيذيون في بعض البلدان أحكاماً بالسجن نتيجة التسبب بأضرار متعمدة ناجمة عن التلوث. وبوسع الشركات أن تتجنب التكاليف وترفع الأرباح عن طريق تخفيض النفقات واستعمال الموارد الطبيعية على نحو أكثر فعالية. وتشجع بعض الحكومات على التنظيم الذاتي وإبرام معاهدات مع وكالات حكومية، بدلاً من وضع قوانين بيئية جديدة. وتعكف المصارف على النظر على نحو أوثق في السجلات البيئية للشركات. فهي قلقة إزاء المسؤوليات القانونية الملقاة على عاتقها وإزاء عدم تمكن المدنيين من سداد القروض إذا واجهوا فواتير

ونعرف أن النقابات، إلى جانب الحكومات وأصحاب الأعمال، يمكنها أن تعبئ العمال في أماكن العمل من أجل إحداث تحولات هامة بعيدا عن أنماط الإنتاج غير المستدامة. ونعتقد أن هذا سيؤثر تأثيرا ضخما على جميع أماكن العمل في كل بلد وكل مجتمع. وقد سبق أن دللنا على أن إشراك العمال في عملية اتخاذ القرار في أماكن العمل يؤدي إلى وفورات في الأموال والموارد وفي أوجه التبدد. نعم إن بإمكاننا نحن أن نكسر حاجز الخوف الذي يسببه القلق على فقدان الوظائف نتيجة التحول البيئي.

وفي العام الماضي في المؤتمر العالمي للاتحاد الدولي للنقابات الحرة، فإن أكبر تجمع لقادة النقابات العمالية في تاريخ العالم ألزم نفسه بالقيام بحملة لإشراك العمال ونقابات العمال في قرارات التنمية المستدامة التي تؤثر على مكان العمل. ونيابة عن هؤلاء القادة، أود أن أبلغ رسالة واضحة لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة: إذا كنتم جادين في مواجهة التحديات التي تواجه البشرية اليوم، اشركوا حركة نقابات العمال.

نحن نعلم أنه بالإمكان تحقيق تغيير كبير في أنماط الإنتاج والاستهلاك إذا ما وضعت، وفقط إذا ما وضعت، أماكن العمل في صميم جدول أعمال التنمية المستدامة، وإذا ما تم الاعتراف بما للنقابات العمالية من مركز استراتيجي وقدرة على الإسهام في البحث عن حلول؛ وإذا ما شجعت الشراكات بين أصحاب العمال والنقابات والحكومات بما في ذلك تلك الشراكات التي تم التفاوض بشأنها بوصفها اتفاقات أماكن عمل؛ وإذا ما جعلت منظمة العمل الدولية، عن طريق معايير العمل وآليات الإبلاغ، أساسية بالنسبة لخطط التنفيذ؛ وإذا ما ربطت أنظمة الإبلاغ والرصد الوطنية بأنشطة أماكن العمل؛ وإذا ما جعلت ممارسات الإدارة الإيكولوجية وممارسات مراجعة أماكن العمل إلزامية وتتضمن إشراك العمال ونقابات العمال أينما وجدوا؛ وأخيرا إذا ما استخدمت مدونة سلوك للدمج بين منظور العمالة ومنظور العدالة الاجتماعية.

وتدرك حركة نقابات العمال أن تغير المناخ يشكل أهم الشواغل البيئية جميعا. ونعلم أن التدابير الصارمة للتصدي له يمكن أن يكون لها أثر لم يسبق له مثيل على العمال ليس فحسب في صناعة الفحم والنفط والغاز والأحراج والنقل ومصائد الأسماك بل في كل

التقدم إلى إسهامات من جميع قطاعات المجتمع. والتجارة تعول على الحكومات لكي تضطلع بدورها.

الرئيس بالنيابة: أشكر ممثل الغرفة التجارية الدولية على بيانه.

اصطُحِب السيد ديفيد كير من الغرفة التجارية الدولية، من المنصة.

الرئيس بالنيابة: المتكلم التالي على القائمة هو السيد بيل جوردان، الأمين العام للاتحاد الدولي للنقابات الحرة، الذي سيتكلم نيابة عن المجموعة الرئيسية للعمال والنقابات.

اصطُحِب السيد بيل جوردان، الأمين العام للاتحاد الدولي للنقابات الحرة، إلى المنصة.

السيد جوردان (الاتحاد الدولي للنقابات الحرة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ بداية المجتمع الصناعي، ما فتئ الرجال والنساء العاملون يعانون من بعض أسوأ آثار الإنتاج غير المستدام. وما فتئت حركة نقابات العمال منذ مولدها تعمل — من أجل تحقيق التنمية المستدامة. والفصل ٢٩ من جدول أعمال القرن ٢١ يعبر عن أهدافنا في هذا الكفاح التاريخي.

ومنذ عام ١٩٩٢ قلنا، عن طريق لجنة التنمية المستدامة، إنه ينبغي أن تصبح النقابات العمالية جزءا حيويا من المسعى العالمي لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. إن إصبع الاتهام موجه إلى فاعلية التعاون الدولي بل إلينا جميعا - لأن الكثير جدا من الالتزامات التي قطعتها دول العالم على أنفسها في ريو لم تتحقق وقد خسرت المعركة على جبهات عديدة جدا.

ونعتقد أن هذا يوضح المغالطة التي ينطوي عليها التفكير على الصعيد العالمي دون العمل على الصعيد المحلي. وفي حالات كثيرة جدا فإن أهم نقاط التغيير الحقيقي، ألا وهي أماكن العمل في العالم، تركت بلا حلول. وفي أكثر من ٢ مليون مكان عمل في جميع أنحاء العالم، فإن الاتحاد الدولي للنقابات الحرة يمثل ١٢٤ مليون نقابي من مراكز اتحادات العمال الوطنية في جميع بلاد العالم تقريبا ولدى جميع هؤلاء العمال قدرة هائلة على حفز التغيير.

لقد دلت الحركة العالمية لنقابات العمال على قدرتها على التأثير في مسار التاريخ من الثورة الصناعية إلى هزيمة الفصل العنصري. أرجوكم - وأكرر، أرجوكم - أن تستفيدوا من قوتنا وأن تستخدموها في خططكم من أجل صوغ عالم أفضل.

الرئيس بالنيابة: أشكر الأمين العام للاتحاد الدولي للنقابات الحرة، على بيانه.

اصطحب السيد بيل جوردان، الأمين العام للاتحاد الدولي للنقابات الحرة، من المنصة.

الرئيس بالنيابة: والآن أعطي الكلمة للسيد غودوين و. ب. أوباسي، الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

اصطحب السيد غودوين و. ب. أوباسي، الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، إلى المنصة.

السيد أوباسي (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني عظيم الشرف حقاً أن أخطب هذه الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة التي انعقدت لتقييم التقدم المحرز في متابعة مؤتمر الأمم المتحدة لعام ١٩٩٢ المعني بالبيئة والتنمية.

إن ولاية منظمة الأرصاد الجوية تدخل في نطاق عدد كبير من القطاعات الرئيسية الحيوية للتنمية المستدامة لجميع الأمم. منذ وقت بعيد يعود إلى عام ١٩٧٦ أصدرت منظمة الأرصاد الجوية أول بيان مرجعي بشأن تغيّر المناخ، لتنوه بتأثير تراكم غازات الدفيئة في الغلاف الجوي. وتلا ذلك انعقاد المؤتمرين العالميين الأول والثاني للمناخ، ثم قيام منظمة الأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بإنشاء الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ في عام ١٩٨٨، ولجنة التفاوض الحكومية الدولية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ في عام ١٩٩٠. ونواصل رعاية عدة أنظمة للمراقبة تهدف إلى توفير المعلومات العلمية وتحسين التنبؤات والتقديرات المناخية لمساعدة الحكومات في التزاماتها بخفض انبعاثات غازات الدفيئة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ.

عالم التصنيع والكثير من الصناعات الخدمية أيضاً. بيد أننا نعلم أيضاً أنه دون القيام بعمل على نفس القدر من القوة فإن أثر التغير الكبير في المناخ على العمال وأسره يمكن أن يكون مضعفاً.

لقد شهدنا أن تغير المناخ قد شرد عدداً لا يحصى من العمال. وفي البلدان النامية تحتم على الأشخاص العاملين تحمل عبء التخلف مع الفقر واعتلال الصحة. وينبغي لأي سياسة مناخية عالمية أن تكفل حقوق هؤلاء الناس في النهوض بالتنمية الاقتصادية. وباختصار فإن أي استجابة لتغير المناخ ينبغي أن تكون منصفة حتى تحظى بالتأييد العالمي. وينبغي القيام بحملة تعليمية على نطاق واسع لكي نشرح للناس الأسباب التي من أجلها ينبغي تغيير أنماط الاستهلاك تغييراً جذرياً، في البيت ومكان العمل وكيفية القيام بذلك.

إن برنامج مراجعة الحساب الإيكولوجي لمكان العمل، الذي ما فتئنا نروج له منذ عام ١٩٩٣، يقوم بتوصيل رسالته والجمع بين العمال وأصحاب العمل سوياً من أجل معالجة طائفة واسعة من مشاكل الإنتاج، بما في ذلك تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وهو يوفر آلية لرصد التقدم وتقييمه وتوصيل المعلومات لعمليات الإبلاغ الوطنية التي نادت بها لجنة التنمية المستدامة.

وأحد المنتسبين لنا، وأقصد الاتحاد السويدي للموظفين المهنيين، قام بتوفير نموذج عمل محدد في سياساته البيئية المتكاملة وذلك كأساس لبرنامج مراجعة الحساب البيئي لمكان العمل. وقد بدأ أصحاب الأعمال الكبار في العمل مع الاتحاد السويدي للموظفين المهنيين. وهذا هو نوع العمل الذي يحتاج إليه عالم متعب من كثرة الكلام.

إن أعضاء نقابات العمال يمثلون أكبر جيش دائم في العالم معاً لنشر المعرفة وترسيخ القيم وتغيير أنماط السلوك وقبل كل شيء لتكريس الالتزام وذلك كله من أجل إحداث تغيير إيجابي في عالم العمل من أجلهم ومن أجل مجتمع أكثر عدلاً وإنصافاً لأسره. أرجوكم أن تنظروا في إمكانية تعبئة هذا الجيش في خدمة قضية التنمية المستدامة.

والتقييم الشامل لموارد المياه العذبة في العالم، الذي تنظر فيه هذه الدورة الاستثنائية، هو نتيجة دراسة قامت بها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ووكالات أخرى، استجابة لطلب من لجنة التنمية المستدامة. وأكدت الدراسة أنه ليست هناك معرفة كافية عن كميات المياه المتوفرة بالتحديد، مما يشكل صعوبات في إدارتها على نحو فعال ورشيد. وفي هذا الصدد ابتدرت منظمة الأرصاد الجوية العالمية، بدعم من البنك الدولي، نظام المراقبة العالمي للدورة المائية لمساعدة خدمات المياه الوطنية لمعالجة هذه الصعوبات.

وبموجب خطة عمل جدول أعمال القرن ٢١ للتنمية المستدامة ركزت منظمة الأرصاد الجوية كثيرا على بناء القدرات ونقل التكنولوجيا الملائمة والمناسبة التكلفة إلى البلدان النامية، والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية، وبخاصة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد تأثرت التنمية المستدامة سلبا بالكوارث الطبيعية. ولذلك تواصل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية مساعدة خدمات الأرصاد الجوية والمائية الوطنية على تحسين أنظمة الإنذار المبكر للحد من آثار الكوارث الطبيعية الناجمة عن الزوايا الاستوائية، والأعاصير، والفيضانات، والجفاف وغير ذلك من ظواهر الطقس المتطرفة. وفي هذا الصدد تحققت نجاحات ملموسة وقابلة للقياس في العديد من أرجاء العالم. ولهذا السبب يجب أن تستمر أنشطة تنفيذ العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية إلى ما بعد نهاية العقد وأن تُكثَّف.

واسمحوا لي بأن اختتم بالإشارة إلى أن التقدم المحرز في التنفيذ العام لجدول أعمال القرن ٢١ المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية والبيئة كان كبيرا في بعض المناطق وكان أقل على نحو ملحوظ في مناطق أخرى. ويسعدني أنني أوجزت إسهامات المنظمة العالمية للأرصاد الجوية الموجهة نحو تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. فإلى ماذا يمكننا أن نتطلع خلال السنوات الخمس القادمة، بعد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة؟

وأسهمت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أيضا، مع شركائها من المنظمات في تقديم جدول أعمال المناخ الذي صمم للإسهام في التنفيذ والتطوير المستقبلي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

وعن طريق خدمات الرصد الجوي الوطنية ورصد المياه في العالم، تواصل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية رصد تركيزات الأوزون، ونقل ملوثات الغلاف الجوي لمسافات بعيدة، ودرجة حموضة وسمية الأمطار ومعدلات الهباء الجوي. ونحن نشترك بفعالية في رصد البيئة الحضرية ونساعد في وضع سياسات الحد من الملوثات. والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية هي التي أصدرت أول تحذير بشأن نفاذ طبقة الأوزون في الجزء الأعلى من الغلاف الجوي في عام ١٩٧٥ وآثاره المحتملة على الصحة والبيئة. وأعقب ذلك البيان خطة عمل دولية وتقديرات علمية من جانب المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وشركائها وفرت الأساس لإبرام اتفاقية حماية طبقة الأوزون في فيينا عام ١٩٨٥ وبروتوكول مونتريال الملحق بها والتعهدات اللاحقة. والانخفاض الناتج في المواد المتسببة في نفاذ الأوزون في الغلاف الجوي يمثل نجاحا كبيرا للمجتمع الدولي في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

وفيما يتعلق بتنفيذ الفصل ١٢ الخاص بمكافحة التصحر، تتعاون المنظمة العالمية للأرصاد الجوية مع وكالات أخرى مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في تشجيع تطبيق طرق الأرصاد الجوية الزراعية لتحسين استغلال الأرض، واختيار المحاصيل وممارسات إدارة الأرض. ولما كان تكرر الجفاف يزيد من التصحر، فإن منظمة الأرصاد الجوية ستستمر في تقديم الدعم لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وللمؤسسات المهمة مثل مركزي الأرصاد المشتركين اللذين أنشأتها منظمة الأرصاد الجوية في نيروبي وهراري.

ومن الأنشطة الهامة الأخرى للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية تنفيذ الفصل ١٧ المتعلق بحماية المحيطات. ومن بين العديد من برامج منظمة الأرصاد الجوية ذات الصلة، الرصد المستفيض للمحيطات، ونظام دعم للاستجابة السريعة للتلوث البحري يوفر هذه الخدمات.

البند ٣ من جدول الأعمال (تابع)

وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة
الاستثنائية التاسعة عشرة

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض (A/S-19/3)
و (Corr.1)

أولا، هناك حاجة إلى التزامات أقوى من جانب جميع بلدان العالم بشتى الاتفاقيات الرامية إلى حماية الغلاف الجوي للأرض وبيئتها.

ثانيا، يجب على الحكومات أن تترجم تلك الالتزامات من أقوال إلى أفعال.

ثالثا، يتحتم توجيه دعم أكبر لشبكات رصد الغلاف الجوي، والدورة المائية، وموارد المياه والمحيطات، وكذلك للبحوث في مجال التغيّر البيئي والمناخي، بغية تحسين فهمنا العملي واستشارتنا التي نقدمها للحكومات وصناع السياسة لتعزيز جهودهم من أجل التخفيف.

رابعا، أهمية استمرار الدعم القوي لعمل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ.

خامسا، ستحتاج الحكومات إلى وضع سياسات وخطط عمل تركز على نتائج التقييم الشامل لموارد المياه العذبة في العالم.

سادسا، ينبغي الاستمرار في إعطاء أولوية عالية لجهود الحد من آثار الكوارث الطبيعية.

سابعا، ثمة حاجة إلى إجراء تحسينات في إنفاق الأموال لدعم المشاريع البيئية وفي نقل التكنولوجيا للبلدان النامية من أجل أنشطة بناء القدرات. وفي هذا الصدد، ينبغي زيادة تشجيع مشاركة القطاع الخاص.

أخيرا، ستظل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تعطي أولوية عالية جدا لوضع مبادرات جديدة لتعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ونحن نتطلع إلى مزيد من التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة وعلى المستويات الوطني والإقليمي والدولي.

الرئيس بالنيابة: أشكر الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية على بيانه.

اصطحب السيد غودوين و. ب. أوباسي، الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، من المنصة.

الرئيس بالنيابة: ننتقل الآن إلى النظر في مشروع القرار الذي أوصت به لجنة وثائق التفويض في الفقرة ١٢ من تقريرها (الوثيقة A/S-19/3 و Corr.1).

وقد اعتمدت لجنة وثائق التفويض مشروع القرار هذا بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار د-١٩/١).

الرئيس بالنيابة: بهذا نكون قد اختتمنا نظرنا في البند ٣ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠